



كتب كاسية

مجموعه مصريه ١٠٠٪

الكتاب الخامس عشر

حركات الاستعماريه افريقيا

بقلم

الدكتور عبد النعيم محمد حسنين
أحمد فرید علی

كتب سياسية
الكتاب الخامس عشر

كشوريات الاستعمارية أفريقيا

مقدم

الدكتور عبد النعيم محمد حسين
أحمد فرید علی

مقدمة

ماذا يريد الاستعمار بالقارة الافريقية ؟ وما هي مشروعاته
السوداء التي يعدها للمستقبل بعد أن أفلت منه الماضي ، وبدأ الوعي
القومي ينمو ويزدهر داخل القارة التي أطلق عليها المستعمرون اسم
القارة السوداء ؟!

ان أشياء كثيرة يعدها المستعمرون في الخفاء ، ويفصحون عنها
أحيانا في مجالاتهم السياسية ليتمكنوا لأنفسهم من استغلال
أفريقيا والسيطرة على مواردها الضخمة ، وليبنوا في أرجائها
القواعد العسكرية ، وليعدوا منها قلعة ضخمة تحمي أهواءهم
ومطامعهم .

ونحن نعلم ان الاستعمار لا يكف عن اصطناع الوسائل واستحداث
السياسات للسيطرة على الاقطار المغلوبة على أمرها ، ونعلم أيضا
ان الاستعماريين مهما اختلفوا واختلفت وسائلهم ، يتفقون دائما على
اصطياد الفريسة وامتصاص دماء الشعوب .

ولكننا نؤمن بان كفاح الشعوب سيقضي على الاستعمار ، ويزيل
جبروت الاستعماريين ، ويحطم سياساتهم ، ويعيدهم الى بلادهم
أذلة صاغرين ، وان المعركة التي تدور الآن في أفريقيا ضد
الاستعمار لابد ان تمتد رقعتها ، وتشتعل نيرانها ، ويشتد ساعدها
لتقوض دعائمه ، ففي الشمال الافريقي العربي معركة ضد فرنسا
الاستعمارية ، وفي قلب افريقيا معارك ضد بريطانيا الاستعمارية ،
وفي كل مكان في القارة ترتفع اعلام الكفاح الوطني وتسقط اعلام
الاستعمار .

في تونس ومراكش ارتفعت اعلام الحرية .

وفي الجزائر يرتفع علم الكفاح عاليا .

وفي غانة الجديدة ترفرف أعلام الوطنيين الأحرار .

ان الاستقلال يطغى على الاستعباد ، وان الحرية تهزم العبودية ،
وان معالم الطريق تزداد وضوحا لحظة بعد لحظة وساعة بعد ساعة.
كلما أشرق فجر التحرر والانطلاق .

وهذه هي مبادئ باندونج قد جمعت بين الشعوب الآسيوية
الافريقية ، وانتصرت على أطماع الاستعمار الغربي .

وان دعوة الحرية تنتصر دائما على صيحات الاستعباد ومحاولاته.
اليأس .

وفي هذا الكتاب صور شتى من أهواء المستعمرين ، ومن
مشروعاتهم السوداء نقدمها للقارئ ليرى كيف يدبر الاستعماريون
خططهم ، وكيف يرسمون مشروعاتهم في الحاضر والمستقبل ؟
ونرجو أن يجد القارئ في هذه الصور الاستعمارية ما يفتح أمامه
أبوابا جديدة للكفاح المشترك في سبيل حرية هذه الشعوب التي
آن لها أن تذوق طعم الحرية ، وتطالع أضواء العهد الجديد .

(لجنة « كتب سياسية »)

« سوف تظل شعوب هذه القارة تتطلع إلينا »



أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها ، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد ؟ ليس عبثا أن بلدنا يقع في شمال شرق أفريقيا ، ويطل من على القارة السوداء التي يدور فيها اليوم أعنف صراع بين مستعمراتها البيضاء وأهلها السود من أجل مواردها التي لا تحصى .

إننا لا نستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي الرهيب الذي يدور اليوم في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين . . . لا نستطيع لسبب هام وبذيهي ، هو أننا في أفريقيا . . . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي لهذه القارة ، ونعتبر طريق صلتها بالعالم الخارجي كله . . . ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء . . . ويبقى بعد ذلك سبب هام هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة . . . ويبقى أيضا أن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا ، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها .

والمؤكد ان افريقيا الآن مسرح لفوران عجيب مثير ، وان الرجل
الابيض الذى يمثل عدة دول اوروبية يحاول الآن اعادة تقسيم
خريطتها ، ولن نستطيع بحال من الاحوال ان نقف امام الذى يجرى
فى افريقيا ، ونتصور أنه لا يمسننا ولا يعنيننا .
وسوف اظل احلم باليوم الذى اجد فيه فى القاهرة معهدا ضخما
لافريقيا يسعى لكشف نواحي هذه القارة امام عيوننا ، ويخلق فى
عقولنا وعيا افريقيا مستثيرا ، ويشارك مع كل العاملين من كل
انحاء الارض فى تقدم شعوب القارة ورفاهيتها .

جمال عبد الناصر

(كتاب فلسفة الثورة)

الفصل الأول

تطور الاستعمار في افريقيا

الكشوف الجغرافية :

انبثقت الحضارة المصرية القديمة من القارة الافريقية ، وكانت هذه الحضارة من أقدم وأعرق الحضارات المعروفة في العالم ، ولكن على الرغم من ان افريقيا كانت معروفة كقارة الا أن مجاهلها الشاسعة ظلت طليسا لا يعرف عنه شيء حقبة طويلة من الزمن ، فلم تدخل بذلك في نطاق الحوادث الدولية ، كما لم تصبح هدفا للمصالح الا بعد تطور عالمي دخلت بمقتضاه هذه القارة في مرحلة الاستعمار .

فمنذ أقدم العصور كانت سفن الفراعنة تجوب شواطئ افريقيا ، حتى تمكنوا من أن يمدوا سلطانهم الى سواحل البحر الاحمر وشرق افريقيا حتى البلاد المعروفة باسم بلاد (بونت) وهي الصومال الحالي ، كما مدهو الى الجنوب حيث امتد نفوذهم الى بلاد النوبة .

وأعقب الاستعمار المصري في افريقيا الاستعمار الفينيقي والروماني ، وكان مسرحهما شواطئ البحر الابيض المتوسط ، ثم تسلسل الاستعمار العربي الى شواطئ افريقيا الشرقية بعد ذلك .

وفي نهاية القرن الخامس عشر الميلادي بدأ عصر الكشوف الجغرافية ، واندفعت كل من أسبانيا والبرتغال في هذا المجال ، وأخذ الملاحون الاسبان والبرتغاليون يتنافسون في الوصول الى الهند فتمكن كريشتوف كولومبس من اكتشاف العالم الجديد (أمريكا) عام ١٤٩٢ عفا وهو يعتقد انه وصل الى الهند ، وأعقبه البرتغالي (فاسكو دي جاما) الذي تمكن من الوصول الى الهند عن طريق الكاب عام ١٤٩٨ .

ولقد فتحت هذه الكشوف الجغرافية الهامة العصر الاستعماري ، وتنافست كل من البرتغال وأسبانيا في هذا المجال ، وأخذت الأولى تصرف بضائعها في أسواق الشرق وتستورد حاصلاته الغنية ، كما أخذت الثانية تجلب من العالم الجديد كنوز الذهب والفضة وغيرها من المعادن والحاصلات الأخرى فازدهرت البلدان البرتغالية والاسبانية وتكدست الاموال في خزائنها ، وظهرت الاساطيل البحرية القوية لحماية هذه الكنوز ورفع راية الاستعمار .

واتجهت البرتغال الى الساحل الافريقي لتصل الى الهند ، وكان أول من قام بالرحلات البرتغالية حول افريقيا الأمير « هنري الملاح » (١٣٤٩ - ١٤٦٠) الذي صمم بعد ان قاد حملة موفقة ضد مسلمي مراكش على أن يكرس كل جهوده لاكتشاف شواطئ افريقيا الجنوبية فقام برحلته المشهورة الى هنسالك ثم قام من بعده « بارثلمبودياز » بحملته الثانية على شواطئ افريقيا عام ١٤٨٧ ، وقد تمكن « دياز » من الوصول الى نهاية الساحل الغربي من افريقيا حتى نقطة أطلق عليها اسم « رأس الزوابع » نظرا لكثرة الزوابع والاعاصير التي كانت تقوم بها فتجعل الملاحة بها عسيرة ، وهي التي سميت فيما بعد باسم « رأس الرجاء الصالح » وكان هذا عام ١٤٨٨ ، وفي شهر يوليو عام ١٤٩٧ قاد « فاسكودي جاما » حملة مكونة من ثلاث سفن أبحرت بعد ان اجتازت الحملة رأس الرجاء الصالح بسهولة الى الساحل الشرقي من افريقيا حتى وصلت الى ساحل « زنجبار » وهكذا تمكن البرتغاليون من اقامة السيادة البرتغالية في المحيط الهندي حيث وصل فاسكودي جاما الى قليقوط على ساحل الهند .

ولقد ترتب على رغبة البرتغال الملحة في الوصول الى الهند ان يلاحقها اضطروا الى الدوران حول سواحل افريقيا حتى اضطروا أثناء هذه الرحلات الى الترسو في بعض نقاط على سواحل افريقيا للتزود بالموث وللراحة بغض الوقت من عناء الرحلة ، ومن ثم اتخذ

البرتغاليون هذه النقطة بمثابة محطات أول الامر في غزوهم ورواحهم ، وكانت هذه المحطات بمثابة نقط ارتكاز لم يلبث الاستعمار البرتغالي أن اتخذ منها قواعد لبسط النفوذ والسيطرة في داخل البلاد ، وتكوين المستعمرات البرتغالية في أفريقيا .

ورغم أن الاستعمار البرتغالي في أفريقيا لم يكن يعنى أول أمره إلا مجرد الحصول على مراكز على الساحل دون التوغل في داخل البلاد ، إلا أن هذه النقطة ما لبثت أن صارت قواعد انتشر منها النفوذ والسيطرة البرتغالية الى داخل القارة حين صار الاستعمار في أفريقيا ضرورة من ضرورات الحياة الاوربية ، فأسس البرتغاليون أول مستعمرة لهم بمدخل نهر الكونغو ، ثم ما لبثت المستعمرات الاخرى ان انتشرت مثل انجولا ، وغينيا على الساحل الغربى ، وموزمبيق على الساحل الشرقى .

الصراع فى شمال افريقيا :

يأتى بعد ذلك دور الاسبان الذين بدأت علاقتهم بافريقيا حين أخذوا يغيرون من وقت لآخر على مدن شمال افريقيا خصوصا الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر يسلبون متاجرها ومنازلها ، ويقف قراصنتهم فى عرض البحر لسلب سكان هذا الشاطئ أموالهم وأرزاقهم .

غير أن بلاد الساحل الافريقى الشمالى بعد أن تمكنت من الانتظام فى عقد الامبراطورية العثمانية فى القرن السادس عشر (١٥٣٤) أصبح لها شأن آخر من القوة والنظام فأخذ الموقف يتحول سراعاً بعد ان تمكن أهل المغرب من رد عدوان الاسبان والبرتغال ، فاندثرت الحصون الاسبانية بالسواحل ، وكان مرجع ذلك اشتغال الاسبان بحرب فرنسا اذ ذاك فشجع ذلك المغاربة وأخذوا يغيرون على سواحل اسبانيا على سواحل فرنسا أيضا ، وظهرت البحرية الاسلامية

وكانت قوة لها حساب فى شمال افريقيا ، ونمت هذه القوة الجديدة.
وترعرعت أيام الاخوان : عروج وخير الدين بربروسا .

وترتب على هذه الغارات التى كان يقوم بها أهالى شمال افريقيا
على أسبانيا والبرتغال ودول أوربا الأخرى - أن ازدادت ثروة هذه
البلاد خصوصا تونس والجزائر وأصبحتا مركزين هامين من مراكز
ال عمران والحضارة فى البحر الأبيض ، ثم ازدحمت مدن تونس
والجزائر أيضا بالأسرى من مختلف الاجناس سيما الاسبان
والبرتغاليين والانجليز والفرنسيين .

وفى هذا الوقت أيضا أى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر
كانت أسبانيا قد بدأت تضمحل بسبب الثورات التى قامت فى
مستعمراتها تناوئها من جهة ، وظهور دول بحرية جديدة أخذت
تنافسها فى القوة والسلطان وخاصة انجلترا وفرنسا من جهة
أخرى .

وكانت البحرية الانجليزية هى أبرز البحريات اذ ذاك بعد البحرية
الاسبانية واستمر الحال على هذا المنوال الى أن أتاحت الظروف
للبحرية الانجليزية الفرصة كى تنازل البحرية الاسبانية فى عام
١٥٨٨ فقضت عليها ودمرت قوة الإرمادا الاسبانية تدميرا كاملا
جعلها أثرا بعد عين . وأخذت انجلترا منذ ذلك الوقت تعمل على
زيادة قوتها ونفوذها فى سبيل التوسع والامتداد ، وكانت فترة
القرنين السابع عشر والثامن عشر فترة تركيز أخذت فيها هذه
الدول الأوروبية الحديثة تعمل على أعداد نفسها للدور الذى قدر لكل
منها أن تلعبه فى مجال الاستعمار عند الوقت المناسب .

وظل الحال كذلك الى أوائل القرن التاسع عشر حيث حدث الانقلاب
الصناعى وظهرت قوة البخار وتمكنت انجلترا من أن تحرز قصب
السبق فى هذا المجال ، فأقامت البحرية القوية التى استحققت بها

لقب « سيدة البحار » وسرعان ما ظهر التنافس بينها وبين فرنسا في هذا المضمار وأخذت أهميتهما تتركز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فكان احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ثم تونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٨١١ . كما كان الإحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ وبهذا اختفت قوة البحرية الإسلامية من شمال إفريقيا .

تقسيم القارة الافريقية :

عندما ظهرت أهمية القارة الافريقية أمام هذه الدول الاستعمارية أخذت تتسابق الى احتلال أكبر جزء ممكن لها في هذه القارة السوداء التى أطلقوا عليها اسم « الارض التى ليس لها أصحاب » .

وعندما احتدم الجدل والمنافسة بين هذه الدول الاوربية على احتلال إفريقيا ، اتفقت فيما بينها فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ على تقسيم القارة ، ومن ثم أخذت كل دولة من هذه الدول الاستعمارية تطبق النظام الذى تراه مناسباً فى مستعمراتها .

وكان أول عمل قامت به هذه الدول هو تحطيم اقتصاديات القبائل الافريقية وتدمير مواردها وفرض الضرائب الباهظة على المزارع التى يملكها زعماء هذه القبائل ، كما أخذت فى تسخير هؤلاء العبيد لخدمة أسيادهم من البيض فى المزارع الكبرى بأرخص الاجور ، وفى المناجم التى أخذ الرجل الابيض ينقب فيها ويجمع الثروات الطائلة على حساب هؤلاء البؤساء .

وقبل أن تلعب القارة الافريقية دورا هاما بالمرح الدولى بـمدة طويلة كانت قد ساهمت فعلا فى تطور العالم الجديد رغم ان هذه المساهمة جاءت بالاجبار وتحمل التضحيات الباهظة ألا أن هذا لم يقلل من دورها الذى لعبته على أيدي الاستعمارين الذين مارسوا فيها تجارة الرق وتحطيم النفس البشرية واستغلال الموارد الافريقية واستخدام أضخم الامكانيات لجنى أوفر الارباح .

ومن ثم ظلت افريقيا غير معروفة حقبة طويلة رغم قربها من مراكز التطور العالمية الكبرى ، ولم يكن لها - عدا مصر وساحل افريقيا الشمالي - أى دور مستقل فى مجريات الحوادث الدولية .

وكأنه كان مقدرًا لافريقيا اذ ذاك أن تدخل فى أحلك مرحلة من مراحل حياتها هى مرحلة الاستعمار الغربى البغيض ، وأصبحت القارة السوداء بطاقتها البشرية الهائلة وامكانياتها الزراعية والمعدنية وقفا على الرجل الابيض يستغلها لمصلحته ومصلحة بلاده ، وبذا صار الاستعمار فى افريقيا نوعين اما استغلالى يقوم على استغلال موارد الاقليم دون سكانه نظرا لعوامل جغرافية ومناخية واقليلية لا تناسب سكنى الرجل الابيض ، واما استعمار استيطانى يقوم على أساس السكنى واستيطان الاقليم بواسطة الرجل الابيض ، لان الظروف المناخية والاقليلية والجغرافية تناسبه أيضا .

وهكذا تركت افريقيا فى مبدأ أمرها خاضعة لمشروعات استعمارية خاصة أدت بوسائل استعمارية مختلفة الى استعمار جماعات من المغامرين البيض والمنبوذين الاوربيين لبعض أجزائها ، كما أدت الى تغلغل منظم قامت به ارساليات الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية التى كانت عاملا هاما ساعد المستعمر على بسط نفوذه وسيطرته داخل القارة .

وقد أثبت المستعمر الابيض أنه مصدر متاعب أحيانا لسلطات الاستعمار حتى ان بعض هذه السلطات حاول ان يمنع استيطان البيض فى بعض هذه المناطق ، فكلما ازداد اهتمام الرأسمالية بالمستعمرات الافريقية واستغلال مواردها الطبيعية كلما أصبح من الجلى أن اليد العاملة السوداء التى يشرف على تدريبها الخبراء هى أنسب مجال للاستغلال ، وأن الاكثار من المزارعين البيض سيكون عاملا كبيرا فى التقليل من الازدحام .

كما وجد الاستعمار أنه لا يمكنه أن يعتمد اعتمادا كلياً على

القوانين الظالمة التي استتتها بنفسه وطبقها على السكان الاصليين ، تلك القوانين التي قامت على مبادئ التمييز العنصري والاضطهاد والظلم الاجتماعي في كفاحه ضد الافريقيين ، ولذلك عول الاستعمار على توسيع نطاقه والاكثار من جموع البيض حتى يتمكن من توسيع نفوذه والمحافظة على امتيازاته ، وحتى تمكن مواجهة ميول التطور الرأسمالي الذي اتخذه أساسا لنظامه .

وبهذا ظل الاستعمار احدى العقبات الكبرى التي اعترضت سبيل تطور السكان وتقديسهم ورفقيهم وحصولهم على حقوقهم الانسانية والسياسية والاجتماعية وكفاحهم لنيل استقلالهم ، واذا أمعنا النظر وجدنا الأمثلة الحية دالة دلالة قاطعة على أن الاستعمار هو العقبة الكأداء التي وقفت في سبيل تأخر افريقيا وتخلفها عن عجلة الحضارة والرقي ويتمثل هذا أوضح تمثيل في السياسة التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، والسياسة التي تتخذها فرنسا ضد الجزائريين الاحرار ، وما تتخذه بريطانيا من سياسة العنف والقسوة والاضطهاد في مستعمراتها لقتل الحركات الوطنية التحررية في كينيا وأوغندا والصومال وغيرها .

الحرب العالمية الثانية والاستعمار :

لقد كان لضغط التطور الدولي العام أثره الفعال في القضاء على قوة الاستعمار وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي كان للآثار العميقة البعيدة الغور التي ترتبت عليها فضل كبير في انهيار الاستعمار كنظام دولي عندما نمت الحركات القومية والتحررية في افريقيا وقامت شعوب هذه البلاد تطالب باستقلالها بل تكافح في سبيل الحصول عليه حتى أدى ذلك الى زلزلة عرش الاستعمار ، فأخذت بعض الدول الاستعمارية الكبرى تنحني أمام رغبات الافريقيين الوطنية ، وأبدت استعدادها لمنح بعض المستعمرات الافريقية استقلالها ، فحصلت كل من ليبيا ومصر وتونس ومراكش.

والسودان وساحل الذهب على استقلالها فعلا ، كما أنه توجد بلاد أخرى في طريقها الى حريتها اما عن طريق الكفاح أو عن طريق الاتفاقات الودية .

ورغم هذا العامل الوطنى الذى كان له فضل كبير فى تحرير القارة الافريقية فانه توجد عوامل أخرى تعمل على تحرير هذه القارة ، وبين هذه العوامل عامل رئيسى هو ميل التطور العالمى الى ازالة الحدود الزائفة والقضاء على جميع العوائق التى تحول دون تكوين السوق العالمى وتكامله ودون التطور الكامل واستخدام القوى الانتاجية الجديدة التى أخرجت العصر الذرى .

ومن بين هذه العوائق التى تقف حجر عثرة أمام هذه العملية التاريخية تلك الفوارق الاستعمارية والتأخر فى تطور المناطق الشاسعة بالعالم هذا التأخر الذى وصم القارة الافريقية بأجمعها ، ومما لا شك فيه ان هذه الدول الاستعمارية التى تعمل لحسابها الخاص - لا لحساب الافريقيين - ليست فى وضع يسمح لها ببذل أى جهد لتطور الحياة فى مستعمراتها تطورا يتمشى مع التطور الاقتصادى العالمى .

غير أنه لا زالت هناك فرصة ذهبية أمام الدول الواعية التى تريد ان تسير التطور ، ذلك ان تبذل أقصى ما فى وسعها فى سبيل ازدهار الحياة بالمناطق المتخلفة دون التأثير على هذه الشعوب أو ربطها بأى نوع من أنواع التبعية حتى تحظى باستقلالها ورفاهيتها ، ويجب على هذه الدول أن تعلم ان هذا لن يعود على الافريقيين وحدهم بالفائدة بل يعود على المجتمع الانسانى كله بالرفاهية والرخاء ويدعم قضية السلام العالمى ويجعلها فى مأمن من التقلقل وعدم الاستقرار .

ومما لا شك فيه أن التنافس والصراع الذى نشأ بين الدول الكبرى خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية كان له أثر كبير لاشك سىكون من العوامل الفعالة فعلا فى تشتيت روابط الاستعمار

بأفريقيا ، وخاصة ذلك التنافس على الاسواق والمواد الخام والمراكز الاستراتيجية والقواعد العسكرية .

ومما لا شك فيه أيضا أن أحد العوامل الضرورية في إتاحة الاستقلال والتقدم لشعوب افريقيا هو تقدم العلاقات الانتاجية فيها ، وخاصة في مناطق جنوب الصحراء . وقد أدى تقدم العلاقات الانتاجية هذا في المدة الواقعة بين الحرب العالمية الاولى والحرب العالمية الثانية الى وثبة كبرى في التقدم الصناعى الذى يعتمد على وفرة الانتاج لا جودته ، والذى أدى في نفس الوقت الى خلق طبقة جديدة فى المجتمع الافريقى ، هى طبقة صغار العمال التى يقوم عليها اليوم عبء الجهاد والكفاح لنيل أمانيتها الوطنية وهذه الطبقة الجديدة توجد فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا وفى الجهات الافريقية الاخرى التى تزخر بأعمال التعدين .

ويتضح من هذا أن القسم الضئيل من السكان فى أفريقيا هم الذين يقومون بعبء الكفاح ضد الاستعمار ونظرا لانه لا توجد رابطة تنظم صفوفهم بسبب التأخر العام الشديد فانهم لا زالوا محدودى النشاط .

ورغم أن الدور الذى تقوم به هيئة الامم كان مفروضا ان يكون دورا رئيسيا فى سبيل تحرير هذه الشعوب ومساعدتها على نيل استقلالها وحقوقها كاملة لم يصل بعد الى هذه الدرجة ، نظرا لاشتباك المصالح واتحاد آلهواء بين الدول الكبرى التى تسيطر فعلا على هيئة الامم وتوجه سياستها ، فان هناك عاملا آخر جديدا ظهر أخيرا وسيكون له أثر فعال فى تحرير افريقيا ، وهذا العامل هو الموقف المشترك الذى وقفته الدول والشعوب الافريقية والآسيوية فى مؤتمر باندونج وأظهرت أفريقيا وآسيا فيه عزمهما وتصميمهما على انهاء الرق الجماعى والاستغلال الاستعمارى والتخضوع والفقر والذل والعمل على تدعيم السلم والرخاء وتقرير حق كل أمة فى حياة الاستقلال .

الفصل الثاني

الاتجاهات السياسية المختلفة في افريقيا

رغم المصطلحات الاستعمارية الحديثة التي تحاول أن تلبس فكرة الاستعمار رداء خلافا زاهيا مثل كلمة « الانتداب » و « الوصاية » فإن جوهر الفكرة الاستعمارية ما زال باقيا بل ما زالت هذه الفكرة هي المسيطرة على عقول الساسة ، المؤثرة على الاتجاهات السياسية المختلفة .

ذلك ان الاستعمار لا يعبر الا عن مصطلح واحد مهما تغيرت ألفاظه وتعددت مصطلحاته فانه لا يعنى الا استعباد الشعوب ورقها واستغلالها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، ورغم ان الرق قد ألغى رسميا عام ١٨٨٠ الا أن رق الشعوب والرق الجماعى ما يزالان موجودين وما زالت الشعوب القوية تفرض سيطرتها على الشعوب الصغيرة ، بل لقد زاد الطين بلة حين استنتت هذه الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية سنة جديدة فى شكل منظمات دفاعية وأحلاف عسكرية ، ومعونات اقتصادية تحاول بها فرض سيطرتها ونفوذها ليس على البلاد المستعمرة أو الموضوعة فعلا تحت الانتداب أو الوصاية فحسب ، بل على البلاد الأخرى التي تنعم بحريتها واستقلالها .

وفى افريقيا بالذات نجد أن القوانين الاستعمارية هي السائدة ، فان شريعة الرجل الأبيض هي التي تتحكم فى المجتمع الافريقى ، وأقصود الشريعة التي جاءت من وحى المصلح والفوائد التي أملت عليها ظروف حياته التي تميل الى الاستغلال وجمع الثروات على حساب الرجل الاسود .

وعلى هذا الأساس ما زال الرجل الاسود فى هذه القارة يكرس

حياته وامكانياته كرها لخدمة سيده الابيض ويدين له بالولاء والطاعة، وتحت ستار التقدم والنهضة والاصلاح ظهرت السخرة بأوضح معانيها ، بل أصبحت عاملا أساسيا في نهضة الاقتصاد الاوروبى .

وكان هذا هو الناموس الذى سارت عليه الدول المستعمرة ذات المصالح فى افريقيا هذا الناموس الذى أوحى لكل منها بل لبعض دول أخرى ليست لها مستعمرات فى افريقيا ولكنها أصبحت تنظر الى افريقيا على أنها قارة المستقبل ، ان تتخذ لها اتجاهها سياسيا معينا يتفق واغراضها وسياسة بلادها العليا .

اتجاه السياسة الانجليزية

يحاول الاستعمار الانجليزى الآن أن يركز نفسه فى افريقيا بعد أن تقلص ظله وغابت الشمس عن امبراطوريته ازاء شدة وطأة الحركات التحررية التى قامت فى أنحاء المستعمرات الانجليزية ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد خرج الانجليز من الهند كما خرجوا من فلسطين ، ورحلوا عن مصر ، وقد هبت الثورة ضدهم الآن فى قبرص ، كما تطالب سيلان بخروجهم من القواعد التى يحتلونها ببلادهم ، هذا فضلا عن شدة الحالة الاقتصادية السيئة التى وجدت فيها بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكل هذا قد دعاها الى التفكير جديا فى أن تركز استعمارها فى افريقيا للاستعاضة عن الامبراطورية التى فقدتها فى آسيا بأخرى تقيمها فى افريقيا ، وقد وجد الانجليز ضالتهم المنشودة فى افريقيا الشرقية التى تضم اوغندا ، وتنجانيقا ، وكينيا ، وزنجبار ، وفى افريقيا الوسطى التى تتكون من روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند وافريقيا الغربية التى تتكون من نيجيريا وسيراليون وجامبيا وافريقيا الجنوبية .

ولا شك أن الناظر الى هذه الامبراطورية الشاسعة التى تبلغ مساحتها ١٦١٤٩٠٧ أميال مربعة ويبلغ عدد سكانها ٥٦٥٠٠٠٠٠ نسمة ، الزاخرة بكل ما يشتهيه المستعمر من ثروة معدنية وحيوانية

يستطيع أن يصل بسهولة الى أهداف السياسة البريطانية ومراميها البعيدة النظر ، اذ أنها تحاول الاستعاضة عن القوة البشرية الهائلة التي كانت تسخرها في الهند لخدمة التاج البريطانى فى أعمال الحرب والسلم بتلك القوة البشرية الهائلة التى توجد فى مستعمراتها بأفريقيا ، هذا فضلا عن أن الانجليز يعدون الآن هذه الامبراطورية المزمعة اقامتها فى افريقيا لاستقبال الرجل الابيض وسكناء أو بمعنى آخر تحويل افريقيا الى مستعمرة استيطانية ، وهذا لتتمكن الامبراطورية البريطانية من الانتقال بقضها وقضيضها اليها اذا ما ألجأتها الضرورة فى يوم من الايام الى الرحيل عن الجزر البريطانية بضغط الغارات الذرية الساحقة ، فتكون افريقيا بذلك هى المهجر الطبيعى لهم .

وحتى تتمكن بريطانيا من تنفيذ اتجاهها السياسى الجديد عمدت الى تدعيم مركزها وتقويته فى وسط شرق افريقيا ، وقد استقر الرأى أخيرا - بعد زيارة لورد مونتباتن لقواعد بريطانيا البحرية - على انشاء قاعدة بحرية فى ممباسا بشرق افريقيا ، لا لتتولى الدفاع عن امبراطوريتها الجديدة فى افريقيا ، بل لضمان الاستراتيجية الدفاعية لبريطانيا فى منطقتى الشرق الاوسط والشرق الاقصى

ومما أدى الى تفكير بريطانيا فى ذلك رغبتها الملحة - كما سبق أن ذكرنا - فى اقامة امبراطورية لها فى افريقيا تكون مهجرا لها فى المستقبل ، وهذا بعد أن ضاعت قواعدها فى الهند وباكستان ومصر والسودان ، خصوصا بعد أن أعلنت حكومة سيلان أنها ستطالب بريطانيا بالانسحاب من قاعدة « ترينكومالى » ومما زاد فى حاجة بريطانيا الى ذلك خوفها مما يضمرة لها المستقبل فى عدن وقبرص ، كما أنها قلقة أيضا من الحركات الوطنية التى تيجتاح المحميات والصومال ، وأخشى ما تخشاه بريطانيا هو امتداد هذه الحركات الى كينيا وتنجانيقا وأوغنده ، وهى المناطق التى تعتمد عليها بريطانيا كما قلنا فى تعزيز مركزها فى وسط وشرق افريقيا .

سياسة بريطانيا

اولا - فى شرق افريقيا :

لقد أوحى بريطانيا بهذه السياسة الجديدة لمونتجمرى كى يفكر فى مشروع يهدف الى اتخاذ القاعدة البحرية فى ممباسا والقاعدة العسكرية فى كينيا مركزين لحماية موارد البترول فى الشرق الاوسط واحكام اشراف بريطانيا على القواعد الجوية فى المستعمرات كقواعد عدن وسنغافورة وقبرص وغيرها .

ولا شك أن مونتجمرى قد أعد مشروعه هذا مطابقا لحالة بريطانيا التى صارت اليها بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من ضياع كثير من مستعمراتها وقواعدها وهيبتها ، والغرض هو احكام سيطرة بريطانيا - فضلا عما سبق ذكره - على الخليج الفارسى بحيث يصبح فى متناول طائرات نقل الجنود ، حتى اذا ما أغلقت قناة السويس فى حرب كما حدث أخيرا أمكن تموين القواعد الجديدة فى شرق افريقيا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، لكى يتسنى لبريطانيا توفير الامكانيات اللازمة لآلة الحرب واحكام الاشراف على مستعمراتها وقواعدها فى أنحاء العالم من مواقعها الجديدة التى عزمّت على أن تركز فيها قواها واستعمارها .

ولما كانت كينيا مستعمرة بريطانية رأت بريطانيا أنه ليست هناك حاجة الى عقد معاهدة خاصة لانشاء قاعدة برية بها ، غير ان انشاء قاعدة بحرية فى ممباسا يلقي بعض العقبات نظرا لان ممباسا تقع فى اراضى سلطان زنجبار الذى يعتبر صاحب السيادة الرسمية على ساحل محمية كينيا .

وعلى الرغم من أنه قد تم الاتفاق بين سلطان زنجبار وبريطانيا ، بمقتضى معاهدة ١٨٩٥ ، على وضع هذه الاراضى تحت الادارة البريطانية

مقابل مبلغ ١١٠٠٠ جنيه خفضت أخيرا إلى ١٠٠٠٠ جنيه. فاق
الاعضاء العرب وبخاصة في المجلس التشريعي بكنيا يقاومون فكرة
اقامة قاعدة في ممباسا بل يطالبون بتعديل معاهدة عام ١٨٩٥ .

غير ان انجلترا تحاول تذليل هذه العقبات بشتى الطرق ، بل
تعمل كل جهدها لتنفيذ سياستها هذه في شرق افريقيا ويبدو هذا
جليا في تصريحات « لينوكس بويد » وزير الدولة البريطانى لشئون
المستعمرات أثناء قيامه بجولته الاخيرة بأفريقيا في يناير عام ١٩٥٧
فقد قال : ان الحوادث الاخيرة قد قوت من اتجاه السياسة البريطانية
في اقامة قواعد في كينيا ، بل ان الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتخلى
عن هذه لفكرة .

كما أكدت هذا الاتجاه جريدة « الديلى تلغراف » في أحد اعدادها
الصادرة في فبراير الماضى من أن الاختيار قد وقع نهائيا على ممباسا
في كينيا لتكون قاعدة بحرية بريطانية جديدة ، واستطردت الجريدة :
تؤكد ان مثل هذه القاعدة ستجعل بريطانيا تسيطر سيطرة تامة على
جميع خطوط الملاحة البحرية في المحيط الهندى .

كما تهدف السياسة البريطانية أيضا الى اقامة دولة « متعددة :
الاجناس » في أوغنده ، لان أوغنده هي الاقليم البريطانى الوحيد
في افريقيا الشرقية الذى لا يوجد فيه استيطان أجنبى دائم لان
الاستعمار البريطانى فيه يقوم على الاستعمار الاستغلالي ، اذ تقوم
أوغنده بمد الامبراطورية البريطانية بغلاتها ومحصولاتها وخاصة
القطن والبن .

هكذا تريد بريطانيا أن تطبق نظام الاستعمار الاستيطانى في هذه
المستعمرة حتى تكون نواة للتركيز البريطانى مستقبلا وموطئ قدم
لهجرة البريطانيين الى أفريقيا على نطاق واسع ، نظرا لانها أكثر ملاءمة
من أية جهة أخرى بأفريقيا تصلح لسكنى الرجل الابيض ، كما أنها
قريبة من البحر ، وذات موقع استراتيجى هام .

وعلى هذا الاساس اتجهت السياسة البريطانية فى هذه المنطقة بالذات الى القضاء على الحركات التحررية والتنكيل بالاحرار بقسوة غاشمة ، لكي تقضى على الحركة فى مهدها حتى لا تقوم لها قائمة بعد الآن ، وحتى تقضى على الصعوبات التى تعترض طريق سياستها وخاصة فى كينيا وأوغنده . ولكى تشغل بريطانيا الوطنيين الاحرار عن أغراضهم التحررية عمدت أخيرا الى ابتكار بدعة الحكم الذاتى ، فأدخلت فى روع الوطنيين أنها انما تعمل على تهيئة البلاد للحكم الذاتى ، وإنها تسير فى هذه العملية بخطى واسعة . ولا شك أن الاستعمار البريطانى قام فعلا فى هذه الجهات بإدخال بعض التعديلات الطفيفة التى وان بدت تعمل على تطوير الحكم الذاتى فى هذا الاقليم إلا أنها ترمى بلا شك الى ربط هذه الاقاليم بعجلة الامبراطورية البريطانية عن طريق ايجاد اتحاد لمستعمرات شرق افريقيا يضم تنجانيقا وأوغنده وكينيا وزنجبار كخطوة أولى فى سبيل ادخالها جميعا فى نظام الكومنولث البريطانى ، كما حدث فى ساحل الذهب .

ففى أوغنده سارت بريطانيا على تنفيذ هذه السياسة ، فعملت على ادخال بعض التعديلات على نظام المجلس التشريعى من حيث الشكل والاختصاص ، فبعد ان كان هذا المجلس يضم ٣٢ عضوا فى عام ١٩٥١ منهم ثمانية من الافريقيين أصبح عدد أعضاء هذا المجلس الآن ستين عضوا نصفهم افريقيون ، كما حول المجلس التنفيذى الى نظام أشبه بمجلس الوزراء يضم خمسة وزراء افريقيين ، كما أعيد تنظيم الحكومات والسلطات المحلية كي تصبح أكثر تمثيلا للبلاد .

هذا وقد منحت الحكومة البريطانية أوغنده وفقا لاتفاقية عام ١٩٥٥ دستورا جديدا ، وتوجد الآن وزارة منتخبة ومجلس «لوكيكو» منتخب ، وتباشر حكومة «الكايাকা» سلطاتها التى تنحصر فى التعليم الابتدائى والثانوى وإدارة المستشفيات والإشراف على الشئون الزراعية .

ثانيا - فى وسط افريقيا :

أما فى وسط افريقيا فقد تقدمت السياسة البريطانية فى هذا الاتجاه نوعا ما لأنها تسعى سعيا حثيثا الآن لازالة العقبات التى تقف فى طريق اتحاد روديسيا ونياسالاند . ولقد قام وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات « مستر لينوكس بويد » فى يناير عام ١٩٥٧ بجولة طويلة فى وسط افريقيا دعا فيها لهذه السياسة وعمل على اكتشاف العقبات التى تقف فى سبيل الاتحاد ، وايجاد الحلول اللازمة لازالتها ، وكان من بين المشاكل التى واجهته هناك مسألة الدستور ومسألة المحرزين والخوف الذى استولى على الوطنيين ، مما يضرهم لهم المستعمر . ولقد حاول وزير الدولة الانجليزى فى أثناء جولته هذه أن يعمل بالذات للقضاء على هذا الخوف بطريق الوعود تارة ، والوعيد تارة أخرى .

فقد أكد الوزير فى مجلس الولاية الغربية لشمال روديسيا قائلا : « ان الحكومة الانجليزية لا تريد أن يضايقها أحد بشأن سياستها فى المستعمرات ، وان سياستنا ستظل كما كانت دائما تعمل على مساعدة الشعب الافريقى نحو التقدم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . . . واننى أعدكم أن فى عزمنا ان نعمل كل ما فى استطاعتنا لنجعل من هذا الاتحاد نموذجا يحتذى به من حيث ايجاد العلاقات الطيبة بين جميع الاجناس فان الحكومة البريطانية تحتفظ لنفسها بحقوق الحامى والوصى » ولا شك ان هذا التصريح الذى جاء على لسان وزير الدولة البريطانى لشئون المستعمرات والذى نشرته جريدة التايمز بتاريخ ١٩٥٧-١-٥ يدل دلالة قاطعة على عزم بريطانيا وتصميمها على تنفيذ سياستها نحو ايجاد هذا الاتحاد واخراجه عمليا الى حيز الوجود ، كما يمتاز فى نفس الوقت باتباع أسلوب الشدة واللين ويحمل بين طياته معانى الوعد والوعيد .

هذا واننا اذا تتبعنا تطور فكرة الاتحاد اتضح لنا ان اول من نادى بها رسميا هو الدكتور جيمس عام ١٩١٦ من جانب شركة جنوب افريقيا البريطانية التى كانت تتولى أمر روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية حتى عام ١٩٢٣ بينما كان يمثل المملكة المتحدة وقتئذ مندوب سام يقيم فى « سالسبورى » واستمرت الشركة تدير أمر المستعمرتين الى أن حصلت روديسيا الجنوبية عام ١٩٢٣ على الحكم الذاتى تحت التاج البريطانى ، وصارت لها حكومة حرة ، بينما ظلت روديسيا الشمالية مستعمرة بريطانية . غير أن هذه الدعوة الى الوحدة لم تلق قبولا حسنا يومئذ لدى المتوطنين فى جنوب روديسيا ، خشية أن يؤدى هذا الاقتراح الى القضاء نهائيا على الأمل فى الحصول على الحكم الذاتى .

ولكن عادت الفكرة الى الظهور مرة أخرى وعينت الحكومة البريطانية لجنة عرفت باسم « لجنة بليديسلو » عام ١٩٣٨ للتحقيق فى المسألة برمتها ، وانتهت هذه اللجنة الى وضع تقرير ضد فكرة الاتحاد المباشر ، غير أنها اعترفت بالمصالح المشتركة بين الاقسام الثلاثة واقترحت لذلك ايجاد جهاز يربط بين هذه المصالح المشتركة والاشراف عليها .

غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون تنفيذ هذا الاقتراح ، وظل الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٤٥ حين أسس مجلس افريقيا الوسطى الذى نجح الى حد ما فى ربط المصالح المشتركة للاقسام الثلاثة ، غير انه نظرا لأن آراء هذا المجلس كانت استشارية فقد أدى هذا الى اضعاف مركزه وفقدان قراراته أهميتها وقيمتها .

ولكن بدأت الحكومة البريطانية تفكر جديا فى علاج هذه الحالة منذ عام ١٩٥١ حين عقد مؤتمر لندن فى يناير من هذا العام مثلته فيه انجلترا وروديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند .

وتمكن هذا المؤتمر من دراسة الموضوع ودراسة الامكانيات وابتدأ في وضع التوصيات اللازمة التي تنص على مواصلة الاجتماع حتى تتحقق الفكرة .

وفي أول أغسطس سنة ١٩٥٣ وافقت ملكة انجلترا على القانون الذي ينظم اقامة اتحاد روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية ونياسالاند وفي ٤ سبتمبر عام ١٩٥٣ خرجت فكرة الاتحاد الى حيز الوجود عندما صدر قرار آخر بتعيين أول حاكم عام للاتحاد ، وفي أول يوليو عام ١٩٥٤ حصل الوزراء الاتحاديون على أغلب واجباتهم ، وهكذا تمت فكرة الاتحاد التي ظلت الحكومة البريطانية تعالجها في وسط افريقيا مدى أربعين عاما تقريبا ، وبذا تمت الخطوة الاولى . وتحاول بريطانيا الآن ايجاد الخطوة التالية ، وهي ربط هذا الاتحاد برابطة الشعوب البريطانية وادخاله في نظام الكومنولث .

ثالثا - في افريقيا الغربية :

وفي افريقيا الغربية تتبع السياسة البريطانية نفس الاتجاه فتحاول اقامة اتحاد في افريقيا الغربية يضم نيجيريا وسيراليون وجامبيا وساحل الذهب التي حصلت أخيرا على نوع من الحكم الذاتي وانضمت الى الكومنولث البريطاني ، وقد اتخذت بريطانيا هذا الاجراء في « غانه » وهو اسم الدولة الجديد الذي أطلق على ساحل الذهب كنواة أو خطوة أولى في سبيل تحقيق هدفها من ايجاد اتحاد غرب افريقيا وربطه بعجلة الشعوب البريطانية .

وقد بدأت السياسة البريطانية تنفذ خطتها في غرب افريقيا بساحل الذهب عندما شعرت بخطورة الموقف هناك على أثر قيام الحركات الوطنية منذ عام ١٩٥٠ فتظاهرت بأنها تريد أن تثبت بحسن نيتها لمستعمراتها فتساعد أهلها على نيل استقلالهم بمجرد ههيتهم لذلك ، بينما الغرض الحقيقي أنها تريد ان تقضي على الحركات

الوطنية في مهدها قبل أن يستطيع هذا الشعب أن يأخذ حريته كاملة فتسرى الحركات التحررية الى باقى مستعمرات غرب افريقيا .

وفي يناير عام ١٩٥١ عرض الانجليز على ساحل الذهب دستورا يمنحها نظام الدومنيون ، ثم أخذوا يعملون على تهيئة البلاد للحكم الذاتى وقلدوا بعض المناصب الهامة للوطنيين . وبمقتضى هذا الدستور أنشئ أيضا مجلس تنفيذى مكون من الحاكم كرئيس للمجلس ، وأطلق لقب وزراء على أعضاء المجلس التنفيذى وصار رئيس الوزراء يعين بمعرفة الحاكم ومصادقة المجلس ، وفى ١٩٥٧/٣/٦ أعلن استقلال ساحل الذهب تحت اسم « دولة غانة » على أن تضم الى الكومنولث البريطانى .

ومما سبق يتضح ان الاستعمار البريطانى يعمل فى غرب افريقيا على ايجاد الوحدة بين مستعمراته فى هذا القسم من افريقيا ، على أن تكون دولة غانة الجديدة نواة لهذا الاتحاد أو أن تدخل الدولة الجديدة ضمن الحزام الافريقى المزمعة اقامته بين اثيوبيا والسودان وغانة .

رابعاً - فى جنوب افريقيا :

ينظرُ الاستعمار البريطانى الى اتحاد جنوب افريقيا على أنه النموذج الذى يمكن ان يحتذى به فى باقى المستعمرات الافريقية الاخرى حيث تعمل على تطبيق النظام الاتحادى فى المستعمرات الاخرى ، وهى السياسة المرسومة التى تسير عليها بريطانيا الآن ، وتعمل جاهدة على تحقيقها كخطوة أولى - كما سبق ان أشرنا الى ذلك - لضم هذه الاتحادات الى رابطة الشعوب البريطانية كما هو حادث فعلا فيما يتعلق باتحاد جنوب افريقيا .

ويعتبر اتحاد جنوب افريقيا أول اتحاد نجحت السياسة البريطانية فى اخراجه الى حيز الوجود حين صدر القانون الخاص بهذا الاتحاد عام ١٩٠٩ ووافق عليه برلمان المملكة المتحدة فى ٢٠ سبتمبر سنة

١٩٠٩ وهو يقضى بتوحيد مستعمرات رأس الرجاء الصالح ، وناتال ، والترنسفال ، ومستعمرة نهر الأورنج فى اتحاد قانونى .

ويرأس هذا الاتحاد الحاكم العام الذى تعينه الملكة ، وهو الذى يمثلها لدى حكومة الاتحاد ، ويتألف من ١٤ وزيرا لتصريف شئون الدولة ، ويجب أن يكونوا أعضاء فى كلا مجلسى البرلمان . وتودع السلطة التشريعية للاتحاد بين يدى البرلمان الذى يتألف من الملكة ومجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وتعد الدورة البرلمانية مرة كل عام على الأقل ، وللحاكم العام الحق فى حل مجلس الشيوخ فى مدى ١٢٠ من حل مجلس النواب .

ومن المنتظر أن يحدث تغيير كبير فى نظام الاتحاد بعد أن استقال الدكتور مالان رئيس الوزراء السابق لبلوغه السن القانونية حيث خلفه الزعيم الجديد للحزب الوطنى « مستر ستريدوم » الذى صرح بأن هدف الحزب الأخير هو تحقيق النظام الجمهورى .

خامسا - جنوب السودان :

هو البلاد الواقعة وراء خط عرض ١٢ جنوب مدينة كوستى حتى حدود السودان التى تلى أوغندة والكونغو وكينيا والحبشة وأفريقيا الاستوائية الفرنسية التى يسكنها مواطنون سودانيون فهم مواطنون سياسيا وإن كانت لهم ملامحهم الخاصة اجتماعيا ورغم ذلك فإن السياسة الانجليزية كانت تهدف دائما الى إبراز الجنوب بقومية مستقلة منفصلة عن الشمال ، وكان غرض السياسة البريطانية من ذلك واضحا جليا لأنه يهدف الى تقسيم جنوب السودان بين المستعمرات الأفريقية الأخرى لأسباب استراتيجية واقتصادية .

وجنوب السودان الذى حاول الاستعمار أن يجعل منه وحدة قائمة بذاتها يتكون من مجموعات من القبائل. يمكن أن تقسم الى مجموعتين رئيسيتين أولاهما : المجموعة الحيوانية ، والثانية : المجموعة الحديدية.

فالمجموعة الحيوانية هي القبائل التي وحدة الثروة عندها الحيوان .
أما المجموعة الحديدية فهي القبائل التي تقوم الحياة لديها على الصيد
والقنص بالحرا ب .

ولقد أثر الاستعمار الانجليزى تأثيرا كبيرا فى حياة هذه القبائل .
اقتصاديا واجتماعيا ، فان دخول العناصر الاجنبية ذات المدنية
الصناعية التي تقوم أساسا على الحديد أفقدت « المجموعة الحديدية »
التي تعتمد على الحديد قيمتها الاقتصادية فأصبحت فى حالة تفكك
اجتماعى وسياسى واقتصادى كبير رغم أن الاستعمار لم يستطع ان
تسال كثيرا من قبائل المجموعة الحيوانية كالدنكا ، والنوير التي
وعلى هذا الاساس لم تستطع الاحداث السياسية الاستعمارية أن
تنال كثيرا من قبائل المجموعة الحيوانية كالدنكا ، والنوير والتي
ما زالت من أشد القبائل عنادا وأكثرها مقاومة للاستعمار ، بينما
قبائل الأنوكايو والمورو الزاندى من أكثر القبائل ولعا بالاستعمار ،
ولقد أدى هذا الى انهيار هذه القبائل وانحلالها ولقد بدا هذا
الانحلال واضحا جليا فى حياة الزاندى ، فشجع الانجليز على القيام
بمشروعاتهم الاقتصادية الكبيرة فى أراضى هذه القبائل ، وهى
المشروعات المعروفة « بمشروع الزاندى » ، نظرا لأن هذه القبائل
تتسم بطابع السلام لضعفها وانحلالها .

وهكذا بنت بريطانيا سياستها فى السودان منذ البداية على
أساس فصله عن مصر ، ثم فصل جنوبه عن شماله ، وكانت حاجتها
فى ذلك تقوم على أساس أنها تريد ان تحمى نفسها من القومية
المصرية المتحررة التي أخذت فى النمو شيئا فشيئا بعد الحرب
العالمية الاولى ، وعلى هذا الاساس قاوموا بكل ما أوتوا من قوة فكرة
اتحاد مصر والسودان ، لانهم كانوا يرون أن فى هذا الاتحاد قوة
طاغية تهدد مصالح بريطانيا فى افريقيا خصوصا فى حالة نشوب
حرب عالمية لا يكون اتحاد وادى النيل حليفا لبريطانيا فيها .

ورغم ان حكومة الثورة قد بذلت كل جهدها لمساعدة السودان الشقيق باتاحة الفرصة له كى يعبر عن رأيه بحرية فى تقرير مصيره بنفسه ، وهذا بمقتضى معاهدة السودان المبرمة بين مصر وبريطانيا فى ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ورغم ان السودان حصل على استقلاله بفضل هذه المساعدة فان الاستعمار الانجليزى لا يزال يتربص للسودانيين ويتحين الفرص لاقامة العقبات والعراقيل أمام تكامل وحدتهم بطريق اتصاله المستمر بحزب الاحرار الجنوبي الذى كان له الفضل فى ابرازه الى حيز الوجود عام ١٩٥٣ لخدمة المآرب البريطانية الاستعمارية وتحريضه على المطالبة بالاتحاد الفيدرالى بين الشمال والجنوب فقط وعدم الاندماج اندماجا تاما فى الشمال .

ومن الواضح جيدا أن تحقيق الاتحاد الفيدرالى بأية صورة لايتفق ومصلحة السودان لان الرابع الاول فى هذه العملية هو الاستعمار الانجليزى الذى مهد لهذه الخطوة منذ زمن بعيد نظرا لان وجود هذا الاستعمار فى حدود مشتركة بينه وبين جنوب السودان فى كينيا وأوغنده يجعل اتصاله بالجنوبيين أقرب من اتصال السودان بهم ، كما أن وجود قبائل الزاندى واللانوكا والمادى وغيرها وانتشارهم بين المستعمرات الانجليزية فى أوغنده وكينيا يؤدى الى اتساع رقعة الحدود ، ويساعد على تدبير المؤامرات واثارة الفتن بين وقت وآخر فى الجنوب .

وهذا مما يتيح الفرصة للسياسة البريطانية كى تعمل بحرية فى الجنوب الذى لا زال موقفه ازاء الشمال مائعا خصوصا فيما يتعلق بمسألة الدستور والمسائل الاخرى التى تتعلق بنظام الحكم ، والسبب فى هذا يرجع دون شك الى اصبع السياسة الانجليزية التى تريد ان تنفذ خططها التى رسمتها منذ أيام كتشنر .

اتجاه السياسة الفرنسية :

ان مصير الاستعمار الفرنسى بأفريقيا رهين بمصير الاستعمار الانجليزى هناك ، فلا عجب اذا لاحظنا وجود توافق كبير بين اتجاه السياستين الانجليزية والفرنسية فى افريقيا ، فان انجلترا بينما تعمل لبقائها فى أفريقيا نجد أن فرنسا تعمل الآن لنفس الهدف ، وما الحرب الدائرة فى الجزائر الا أكبر برهان على ذلك فانه على الرغم من أن فرنسا وافقت على منح كل من تونس ومراكش الحكم الذاتى عام ١٩٥٦ الا أنها أبت فى نفس الوقت أن تمنح الجزائر هذا الحكم ، نظرا لان سياستها متجهة الى تركيز استعمارها فى أفريقيا لخدمة مصالحها وتحقيق مشروعاتها الاستعمارية وخاصة مشروع استعمار الصحراء ، وبذا عمدت الى اعتبار الجزائر جزءا من الوطن الفرنسى ، بل ضمتها بمقتضى قانون الى الاراضى الفرنسية حتى تربط بذلك أيضا بين شمال أفريقيا وبين مستعمراتها فى أفريقيا الاستوائية والسودان الغربى الفرنسى من جهة وتربط أفريقيا بفرنسا مباشرة من جهة أخرى ، تحقيقا لاهدافها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية .

أما الاهداف السياسية لفرنسا فانها تريد ان تعوض ما فقدته من مستعمرات فى الهند الصينية وسوريا ولبنان لكى تحتفظ بتوازنها السياسى والدولى .

وأما أهدافها الاستراتيجية فانها تريد عدم التخلي عن قواعدها البحرية والعسكرية فى غرب البحر الابيض المتوسط للاحتفاظ لنفسها بشئ من السيطرة والنفوذ فى سياسة الشرق الاوسط للدفاع عن مصالحها فى أفريقيا .

وأما أهدافها الاقتصادية فهي الاحتفاظ بمناطق الصحراء الغنية بمواردها المعدنية والبتروولية ، كما أنها تريد استبقاء حقوق

الفرنسيين المستوطنين بشمال أفريقيا ، بل تريد خلق مستعمرات جديدة للفرنسيين تحل أزمة البطالة في فرنسا ، وتريد ان تربط شمال أفريقيا بمستعمراتها في غربها بطريق السيارات حتى يسهل نقل حاصلات وغلات أفريقيا الاستوائية والغربية الى فرنسا مباشرة بطريق الجزائر ، ثم تحمل بطريق السفن الى فرنسا توفيراً لتكاليف النقل .

سياسة فرنسا في شمال أفريقيا :

اضطرت السياسة الفرنسية تحت ضغط الحركات الوطنية بشمال أفريقيا الى الاعتراف باستقلال كل من مراكش وتونس في مارس عام ١٩٥٦ وان كان هذا الاستقلال لا يعتبر تاماً الا أنه استقلال على أية حال ، وتحاول كل من مراكش وتونس الآن اجراء مفاوضات جديدة مع فرنسا للنظر في مسألة سحب الجيوش الفرنسية نهائياً من أراضيها ومنحها الحق في عقد المعاهدات التجارية مع الدول الاخرى دون وساطة فرنسا وبعض المسائل الاخرى التي تتعلق بالنظام القضائي الفرنسي في القطرين .

غير ان فرنسا تماطل في حل هذه المسائل رغم محاولات نائب وزير الخارجية الفرنسية « مورييس فور » اعادة العلاقات بين فرنسا وكل من تونس ومراكش وقد قطعت على أثر اختطاف زعماء الثورة الجزائريين الخمسة في أكتوبر الماضي ، وكانت هذه المحاولات عندما قابل نائب وزير الخارجية الفرنسي السلطان محمد بن يوسف في ٢١ يناير الماضي في « كان » أثناء رحلة السلطان في البحر الأبيض المتوسط وتحدث معه بشأن اعادة العلاقات بين الدولتين .

وقامت فعلاً بمفاوضات على أثر ذلك يوم ٢٩ يناير بين الوفد الفرنسي الذي كان يرأسه « روجر لالوت » الفرنسي القائم بالاعمال في مراكش وبين وفد مراكش برئاسة السيد / أحمد بن بلافريج ،

غير أن هذه المفاوضات لم تؤد إلى حل المشاكل المعلقة بين البلدين .
هذا وقد قدم مسيو رايموند لابورت مساعد مسيو موريس فور
في يناير الماضي خطابا شخيصيا إلى السيد الحبيب بورقيبة موجها
إليه من السيد موريس فور بشأن إعادة العلاقات بين البلدين ورغم
ذلك فإن المشاكل بين فرنسا وتونس لازالت معلقة إلى الآن .

ويرجع ذلك إلى رغبة فرنسا في الاحتفاظ بمصالحها في هذه
البلاد وحرصها على عقد معاهدات مع كل من تونس ومراكش لتنظيم
علاقاتها مع هذين البلدين والاحتفاظ بامتيازاتها هناك ، وضمان
حقوق المستوطنين الفرنسيين وفضلا عن ذلك فإن فرنسا حريصة
أيضا على ربط هذين البلدين بمشروعاتها الاقتصادية التي تعمل
الآن جاهدة على تحقيقها خصوصا مشروع الصحراء .

أما في الجزائر فإننا نلاحظ أن السياسة الفرنسية لا تريد التخلي
اطلاقا عن هذا القطر للأسباب التي سبقت الإشارة إليها وعلى هذا
الاساس قامت السياسة الفرنسية على الاستغلال الاقتصادي ولهذا
فانه رغم أن السكان الاوربيين يمثلون عشر السكان تقريبا الا أنهم
يدفعون ضرائب أكثر مما يدفعه الجزائريون ، ويستنتج من ذلك ان
دخل ٨٠٠٠٠٠ أوربي أضخم من دخل أحد عشر مليون جزائري
ومن هذا يتضح أن جوهر الاستغلال قائم على الاقتصاد . فقد مهدت
الحكومة الفرنسية لهذه السياسة الاستغلالية فمنحت الفرنسيين
امتيازات ومساعدات حتى مكنتهم من جمع ثروات طائلة أصبحوا
يتحكمون بها في اقتصاديات الجزائر ، وأصبح الشعب الجزائري
يرسف في أغلال الفقر والجهل والمرض ، حتى اضطر أكثر من مليون
جزائري إلى مغادرة بلادهم والهجرة إلى فرنسا حتى أصبحوا عنصرا
لا يمكن الاستغناء عنه في أعمال الصناعة الفرنسية ، نظرا لانهم
يقومون بالأعمال التي يأنف الفرنسي من القيام بها ، ويحصلون على
أجور أقل من تلك التي يحصل عليها الفرنسي .

ودعما للسياسة التي تهدف فرنسا من ورائها الى ربط الجزائر بها باعتبارها أرضا فرنسية فقد عمد المسئولون هناك الى تشجيع العناصر الاوربية في مختلف الجنسيات واسكانهم بالجزائر ومنحهم امتيازات ومساعدات سخية ، وقد ترتب على ذلك ان أصبحت أرض الساحل الخصبة في أيدي المستوطنين الفرنسيين والاوربيين وتقدر بنحو ١٢ مليون هكتار وقد اتبعت طريقة تعسفية في نزع ملكية هذه الاراضي من أصحابها الوطنيين بالقوة ومنحها لهؤلاء حتى أدى ذلك الى هجرة الاهالى للأراضي الداخلية الصحراوية الجديدة .

ومبالغة في اذلال الاهالى واخضاعهم لسيطرة الاستعمار الفرنسي ، وتأكيدا لاتجاه السياسة الفرنسية في هذه البلاد عمدت فرنسا الى وضع الادارة في أيدي الفرنسيين ، ويبدو من مظاهر التعسف والظلم هناك ان تجد أن جميع المناصب الهامة تشغلها هذه الاقلية ويمثل الوطنيين في البرلمان الفرنسي ١٥ نائبا فقط وسبعة شيوخ وقس على هذا في الوظائف الاخرى سواء منها القضائية والادارية .

سياسة جى موليه :

بذل جى موليه كل جهده لتجري مناقشة المسألة الجزائرية في هيئة الامم المتحدة هذا العام بشكل ملائم للسياسة الفرنسية ، وبلغ من حرصه على تحقيق ذلك ان قام بارسال بينو الى أمريكا قبل انعقاد المجلس لمفاوضة الحكومة الامريكية في هذا الشأن كما أرسل اليها بعثة عسكرية فرنسية بقيادة « الجنرال جورو » ، وكانت مهمتها شرح أهمية العمل الفرنسي الذي يجرى في الجزائر للعسكريين الامريكيين كما قام بينو أيضا بزيارة البسابة قبل ذهابه الى أمريكا لمعاونته على اقناع دول أمريكا اللاتينية بالوقوف في صف فرنسا حين مناقشة مسألة الجزائر في هيئة الامم المتحدة .

وتتلخص سياسة جى موليه في مشكلة الجزائر فيما يلي :

١ - لا مانع من ان تقوم فرنسا بوقف اطلاق النار اذا وقف الثوار اطلاقها .

٢ - تعد فرنسا بان تقوم انتخابات عامة حرة فى الجزائر بعد ذلك بغية انشاء هيئة برلمانية موحدة تضم الوطنيين والاوربيين معا .

٣ - يوافق جى موليه على دعوة مراقبين من دول معترف بديموقراطيتها لمراقبة الانتخابات .

٤ - تقوم مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وممثلى الجزائر المنتخبين لوضع نظام جديد لحكم الجزائر يضمن دوام ارتباط الجزائر بفرنسا .

٥ - أعلن جى موليه عزمه الاكيد على عدم تخلى فرنسا عن الجزائر بأية حال من الاحوال .

وهذه هى المبادئ التى أعلن موليه انها ستكون أساسا لحل مسألة الجزائر فى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى أوائل يناير الماضى ، والذى أراد به فى الواقع أن يشعر الامم المتحدة قبيل مناقشة المسألة برأى فرنسا فيها ، وانها تعتبرها مسألة داخلية ، وان الجزائر ما هى الا أرض فرنسية ، وان فرنسا اذا ذهبت الى هيئة الامم فانها ستذهب كمدعية لا كمتهمة .

سياسة الاحزاب الفرنسية :

١ - اتفقت كلمة أكثر الاحزاب الفرنسية على اعتبار ان الجزائر فرنسية وتكتل كل العناصر الفرنسية لمقاومة كل التيارات الخارجية بمختلف الوسائل لحفظ كيان فرنسا فى الجزائر .

٢ - وافقت هذه الاحزاب على السياسة التى يتبعها « جى موليه »

بالجزائر فى قمع الثورة بكل الطرق مهما كلف ذلك فرنسا
من أموال وعتاد ورجال .

٣ - ترى هذه الاحزاب وجوب تطبيق المشروعات الاصلاحية
سواء اكانت اجتماعية أم اقتصادية على الوطنيين مع
مساواتهم بالفرنسيين فى حقوق الانتخابات تدريجيا .

٤ - ظهرت أخيرا نزعة جديدة يروج لها المحافظون بزعامة
(بنعائى) ويؤيده فيها الحزب الجمهورى الشعبى
والراديكاليون وعسداد كبير من الاشتراكيين وترمى الى
العدول نهائيا عن فكرة ادماج الجزائر فى فرنسا والنزوع
الى فكرة الاتحاد .

٥ - يقضى هذا الراى بانشاء دولة جزائرية مستقلة تتضمن
قومية مزدوجة بالنسبة للفرنسيين المقيمين بالجزائر ، على
أن يقام مستقبلا اتحاد يضم دول شمال افريقيا تشترك
فيه مراكش وتونس وليبيا والجزائر ، ويتمتع بتأييد
فرنسا السياسى والاقتصادى .

٦ - يقوم جوهر الفكرة فى ايجاد هذا الاتحاد على أساس الحذر
والتشكك الذى يدعون وجوده بين دول غرب البحر الابيض
المتوسط ضد الرئيس عبد الناصر وجامعة الدول العربية ،
ويهدف أصحاب هذه الفكرة من ورائها الى عزل مصر وايجاد
الوقية والفتنة بين دول شرق البحر الابيض المتوسط
ودول غرب البحر الابيض .

موقف قادة التحرير الجزائرى :

يتلخص هذا الموقف فيما يلى :

١ - ان تعلن فرنسا حق الجزائر فى الاستقلال .

٢ - أن يطلق سراح جميع المعتقلين مهما كانت الجرائم الموجهة اليهم .

٣ - تكوين حكومة جزائرية مؤقتة تتألف من جبهة التحرير الوطنى وقادة جيش التحرير تحكم البلاد وتمهد لانتخابات حرة فى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة .

٤ - تتمخض الانتخابات عن حكومة جديدة تمثل ارادة الشعب الجزائرى وهذه الحكومة هى التى تتفاوض مع فرنسا وتضع دستورا للبلاد .

٥ - لو أعلنت فرنسا موافقتها على هسند المطالب يدرس قادة جيش التحرير مع الحكومة الفرنسية الاجراءات الخاصة بوقف القتال على أساس استمرار جيش التحرير محتفظا بالمدن والمناطق التى تم تحريرها كما يحتفظ بأسلحته الى أن تحل المشكلة .

• ورغم هذه الحلول العادلة وعرض القضية على هيئة الامم المتحدة فان فرنسا لا زالت سادرة فى سياستها المرسومة التى تقضى بإبادة الشعب الجزائرى واعتبار الجزائر جزءا من الوطن الفرنسى .

فى افريقيا الشرقية والغربية وجزيرة مدغشقر :

تجتاح بعض المستعمرات الفرنسية فى افريقيا وخاصة الساحلية منها الاضطرابات التى مصدرها انتشار الروح الوطنية التحررية من جهة ، خصوصا فى ساحل العاج الذى يجاور « دولة غانة الجديدة » التى حصلت على استقلالها أخيرا ، ثم بياسة فرنسا الاستغلالية التى تتبعها فى هذه المستعمرات ومحاولتها اشراك دول أوربا فى هذا الاستغلال من جهة أخرى ، وتعمل فرنسا الآن على اتباع سياسة جديدة حيال تلك المستعمرات للقضاء على هذه الحركة التحررية .

ولقد توجه لهذا السبب مسيو « ايفيت بونيه » الوزير المفوض
برئاسة مجلس الوزراء الفرنسى الى ساحل العاج وافريقيا الغربية
الفرنسية فى فبراير الماضى ليشرح للسكان تفاصيل السياسة
الفرنسية ويطلعهم على الاصلاحات الجديدة المتعلقة بممتلكات ما وراء
البحار .

أما هذه الاصلاحات فلا تعدو تلك المراسيم المتعلقة بالتنظيم الجديد
لممتلكات فرنسا فى أفريقيا التى عهدت الحكومة الفرنسية الى
« جلادستون ديفير » وزير ما وراء البحار باعدادها فى فبراير عام
١٩٥٧ ، ووافق عليها مجلس الجمهورية ، كما فرغت من دراستها
لجنة مجلس الشيوخ وخصصت الجمعية الوطنية الفرنسية أسبوعا
لدراستها .

ويهدف هذا النظام الجديد الى انشاء ثلاث عشرة جمهورية ذات
حكم ذاتى محدود فى الاقطار الثمانية بافريقيا الغربية الفرنسية
وهى : السنغال ، وموريتانيا ، والسودان ، ونيجيريا ، وغينا ،
وداهومى ، وساحل العاج ، وفولتا العليا . وفى الاقطار الاربعة
الآخري بافريقيا الشرقية الفرنسية وهى : جابون ، والكنغو
الوسطى ، وأوبانجى تشاد ، وتشاد ، وجزيرة مدغشقر .

وينص مشروع الاصلاحات الذى وضعتة الحكومة على أن يقام فى
كل قطر من الاقطار الثلاثة عشر مجلس حكومى مكون من ثمانية
أعضاء تختار خمسة منهم جمعية شبه برلمانية تنشأ فى كل اقليم ،
ويعين الحاكم الفرنسى الثلاثة الباقين ، على أن يكون الحاكم الفرنسى
رئيسا للمجلس المذكور .

وتختص الجمعية الأنفة الذكر بوضع قوانين الشئون الداخلية
للقطر ، ولكنها لا تملك حق اسقاط المجلس الحكومى . وهناك تفرقة
واضحة بين شئون الدولة وشئون القطر ، وهذه التفرقة كفيلا بأن

تبقى للحكومة الفرنسية فى باريس سلطة البت فى جميع المسائل المتعلقة بالدفاع والتمثيل الدبلوماسى والعملية والتنسيق الاقتصادى

وقد رأت اللجنة البرلمانية المختصة بمسائل ما وراء البحار - بعد أن اطلعت على المشروع - انه غير كاف واقترحت تعديله بأغلبية ٢٢ صوتا ضد ٥ أصوات وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت ، ويقضى هذا التعديل ألا يكون الحاكم الفرنسى للاقليم رئيسا لمجلس الحكومة بطريقة آلية ، بل يكون شخصية يختارها الحاكم ويقوم البرلمان الاقليمى بالموافقة عليها كذلك ينص التعديل على أن أعضاء مجلس الحكومة يجب أن يعينهم رئيس الحكومة الذى يتم تعيينه أيضا بهذه الطريقة ، فضلا عن ذلك تطلب اللجنة أن تكون حكومة الاقليم مسئولة أمام البرلمان أى أن البرلمان يستطيع اسقاطها .

ولقد جاءت هذه التعديلات صدمة مفاجئة لحكومة موليه رغم التيارات المتضاربة فى الجمعية الوطنية الفرنسية التى نجمت عن اختلاف الراى بين النواب الملونين فى الطريقة التى ينبغى بها تنفيذ اصلاحات الحكومة ، فبينما يرى النائب السنغالى « ستفور » من حزب المستقلين لما وراء البحار ضم مستعمرات افريقيا الغربية فى جمهورية تتحد مع فرنسا اتحادا فيدراليا ، فان هذه الفكرة تلقى ماعرضة من جانب نواب ساحل العاج وداهومى ، لانهم يفضلون ارتباطهما المباشر بفرنسا وفى الوقت نفسه يلقي مشروع الحكومة موافقة من جانب الجمعية الوطنية الفرنسية بأغلبية ٣٠٤ اصوات ضد ٢٦٧ صوتا وكان ذلك فى جلستها المنعقدة فى يوم ٣ فبراير ١٩٥٧ وأصبح للمستعمرات الفرنسية فى افريقيا الشرقية والغربية ومدغشقر بمقتضى هذا القرار الحق فى تأليف مجالس وزراء وطنية والحصول على نوع من الحكم الذاتى ، وهكذا نجحت فرنسا فى تخدير الحركات الوطنية بمستعمراتها الافريقية لتتمكن من السير قدما فى تنفيذ سياستها الاستعمارية هناك .

اتجاه السياسة الأمريكية :

اتجهت السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية الى أفريقيا، ويبدو أنه كان للدور الذي لعبته الميادين الأفريقية في هذه الحرب أثر كبير في أن تنال أفريقيا جزءا كبيرا من اهتمام أمريكا ، ثم ان تطور الحوادث والاحداث السياسية في منطقة الشرق الاوسط وفي أفريقيا وظهور الهزات العنيفة التي أصابت الاستعمارين البريطانيين والفرنسي من جراء نشاط الحركات القومية والتحررية في هاتين المنطقتين ادى الى مضاعفة اهتمام أمريكا بأفريقيا خاصة لاسباب سياسية واستراتيجية واقتصادية .

الأسباب السياسية :

(١) تدعى أمريكا أن النشاط الشيوعي أخذ يتسرب في انحاء هذه القارة بشكل مخيف ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) ترى أمريكا أن ضعف النفوذين البريطانيين والفرنسي في الشرق الاوسط أدى بالتالي الى اضعاف مركزيهما في أفريقيا ، ولهذا ترى أن تحل محل هاتين الدولتين فيها وتملاء الفراغ الذي خلفناه خصوصا في الشمال .

(٣) تبذل الولايات المتحدة محاولات ضخمة لربط دول أفريقيا بسياساتها عن طريق تكوين ائتلاف سياسية وعسكرية تضم دول شمال افريقيا التي حصلت على استقلالها حديثا ، على ان يمهّد لذلك بعقد مؤتمر افريقي يضم كلا من مراکش وليبيا وتونس والجزائر بعد أن تحصل على استقلالها ، وغانا والسودان وأثيوبيا .

(٤) تهدف السياسة الأمريكية أيضا من وراء بسط نفوذها في أفريقيا الى مقاومة النفوذ المصري فيها ، وعدم تغلغل السياسة العربية التحررية في هذه الجهات لعزل مصر عن السياسة الإفريقية .

الأسباب الاستراتيجية :

(١) رغم أن لأمريكا قواعد عسكرية ومطارات بكل من ليبيا ومراكش وتونس فإن السياسة الأمريكية تعمل على زيادة هذه القواعد تدعيمًا للمواقع الاستراتيجية الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط .

(٢) تهدف أمريكا أيضا إلى الحصول على قواعد ومطارات في كل من الحبشة والسودان . .

فهي رغم أن لها قاعدة عسكرية في أسمرّة تحاول أن تحصل على قاعدة أخرى في أريتريا ، ولهذا تم الاتفاق على استخدام ميناء « مصوع » على البحر الأحمر كقاعدة بحرية للأسطول السادس ، وتقوم أمريكا الآن أيضا بإنشاء قاعدة برية على الحدود الحبشية السودانية .

الأسباب الاقتصادية :

(١) تعلم أمريكا تمام العلم أن إفريقيا قارة بكر لم تنتهكها بعد أعمال الاستغلال فهي لذلك تطمح في أن تفوز بالثروات المعدنية والبتروولية المدفونة في باطن هذه القارة .

(٢) أن أمريكا بحاجة إلى أسواق إفريقيا الواسعة لتصريف البضائع الأمريكية فيها .

(٣) أن أمريكا تريد السيطرة على اقتصاديات هذه القارة بوساطة إقامة الصداقات مع دولها ومدها بالمعونات الاقتصادية الأمريكية .

(٤) ترغب أمريكا في أن تكون هذه القارة الواسعة مجالا حيويا لرؤوس الأموال والشركات الأمريكية .

ولكل هذا أخذت رؤوس الأموال الأمريكية تعمل على غزو هذه

البلاد ، والظاهرة التي تلفت النظر هي زيادة الاستثمار الأمريكي لخامات هذه البلاد زيادة مطردة . ويلاحظ أن شركات التعدين الأمريكية تأتي في مقدمة الشركات التي تستغل خامات افريقيا . خصوصا في اتحاد روديسيا الجنوبية والشمالية ونياسالاند .

ويلاحظ أيضا ان بعثات التبشير الأمريكية سبقت هذه الشركات أو هي قد سارت معها جنبا الى جنب وانبثت في جميع أنحاء افريقيا وخاصة اتحاد روديسيا ونياسالاند وافريقيا الشرقية ، كما أخذت هذه الجمعيات تتدفق بشكل مخيف في جميع أنحاء افريقيا الاخرى ، وقد بلغ من قوة هذه الجمعيات انها اشترت طائرة مائية اخيرا ليستخدمها مندوبو الارشاليات في جميع أنحاء القارة ويمكثهم الهبوط بها في أي مكان .

والى جوار هذا تنشأ يوما بعد يوم بانهاء افريقيا مكاتب استعلامات أمريكية تقوم بالدعاية ، وتزود بين حين وآخر بضباط اتصال يقومون بأعمال العلاقات العامة .

ومع رأس المال الأمريكي وبعثات التبشير الأمريكية تهبط الوفود الأمريكية التي تتألف من الصحفيين ورجال المخابرات متظاهرين بأنهم فنيون ، بل ان رجال الكونجرس احيانا يكونون بين هذه الوفود ، ولكي نستطيع ان نلم بعض الشيء باهتمام السياسة الأمريكية بهذه المنطقة من القارة الافريقية نورد بعض فقرات من تقرير المسز « بولتن » عضوة مجلس الشيوخ الأمريكي وعضوة لجنة الشرق الادنى وافريقيا بالكونجرس وقد زارت هذه المنطقة في أواخر عام ١٩٥٥ وأخذت وزارة الخارجية الأمريكية ببعض توصياتها فأنشأت قسما بها للشئون الافريقية برئاسة وكيل وزارة مساعد . ومما جاء في هذا التقرير :

« اذا اردنا أن نقوم بدور في ميلاد افريقيا وجب علينا ان نشرح

للدول الأوروبية ذات المصالح فى هذه القارة أننا لا نريد أن نتدخل فى شئونهم وعاداتهم ، وكل ما نريده هو التعاون معهم فى تنفيذ برنامجهم وتبادل الخدمات والفنيين ، ونشرح للافريقيين أهل البلاد مشاعرهم الوطنية ورغبتهم فى الوصول الى الحكم الذاتى . وبما لنا من خبرة فى بلادنا فأننا لا نمكنهم من هذه الحرية الا فى الوقت الذى يستطيعون فيه ان يحافظوا عليها ، ويجب ان نوضح لجميع الاجناس التى تسكن افريقيا أننا نريد تبادل الخانات والمعرفة الامريكية ومنفعتهم الذاتية .

هذا وترى المسز بولتن انه يجب التوسع ايضا فى استخدام الافلام الامريكية والاذاعات الموجهة وماكينات وأجهزة الاستعلام الامريكية وزيادة المنح التعليمية فى المدارس والجامعات الامريكية لبلاد افريقيا ، كما اقترحت ايضا ايجاد مكاتب الاستثمار الاقتصادى التى مهمتها دراسة المشروعات الاقتصادية وظروفها لضمان حسن استغلال رأس المال الامريكى وسلامته وكذلك انشاء مكاتب حكومية أو شبه حكومية للنشر والكتابة عن شئون افريقيا كلها .

ثم تلت ذلك زيارة السيناتور الديموقراطى « تيودور جرير » رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكى لافريقيا فى العام الماضى (١٩٥٦) وقد قدم على أثرها تقريراً مطولاً هو الآخر عن رحلته التى جاب خلالها انحاء ثلاث عشرة دولة افريقية .

وهاجم فى هذا التقرير السياسة المصرية الاستقلالية هجوماً عنيفاً ، رغبة فى الدفاع عن أهداف السياسة الاستعمارية فى افريقيا

ويتضح من تقارير اعضاء مجلس الشيوخ الامريكى مدى اهتمام امريكا بافريقيا واتجاهات السياسة الامريكية نحو هذه القارة التى تريد ان تجعل منها مجالا حيويًا لها تستغل ثرواتها المدفونة وتحتكر اقتصادياتها وتحصل على قواعد عسكرية بها تنفذ فيها سياستها

التي تهدف الى ربط افريقيا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واستراتيجيا بأمريكا ، وعزل مصر عن السياسة الافريقية .

ولقد تأكد هذا الاتجاه وبدا واضحا جليا في رحلات السياسيين الامريكيين الرسميين أمثال جورج آلن وكيل الخارجية الامريكية المساعد لشئون الشرق الاوسط وجنوب آسيا وافريقيا الذي زار هذه القارة في عام ١٩٥٦ وقام برحلة استطلاعية لجس النبض بها ووضع الخطوط العريضة للسياسة التي يمكن أن تنتهجها أمريكا في هذه القارة ، وقد اوضح آلن مضمون اتجاهات السياسة الامريكية نحو افريقيا في مؤتمره الصحفي الذي عقده أثناء رحلته حيث قال :

« انه حريص اشد الحرص على ان يتعرف آراء شعوب هذه القارة الهامة ، لان أمريكا تهتم اهتمامها خاصا بشئون افريقيا واصبح واجبا عليها ان تزيد اهتمامها بالمناطق التي بات التطور فيها ظاهرة عادية ثم اضاف : ان التطور الذي حدث في السنوات العشر الاخيرة في افريقيا يزيد على ما حدث في طوال تاريخها السابق وأضاف أيضا : انه توجد بهذه المنطقة امكانيات ضخمة لم تستغل بعد ، وأن سياسة أمريكا يجب ان تقوم على اساس انشاء علاقات صداقة بالقارة الافريقية كما أكد ان أمريكا تؤيد التقدم المستمر في القارة وتعطف عليه » .

ورغم ان وكيل وزارة الخارجية الامريكية حاول في مؤتمره الصحفي أن يبرز حسن نيات أمريكا وعطفها على تقدم القارة وورقيها واقامة صداقات مع شعوب افريقيا الا اننا نعلم تمام العلم قيمة الصداقات الامريكية التي تقوم على فرض السيطرة الاقتصادية على البلاد التي تدور في فلكها ، وقد حاولت وزارة الخارجية الامريكية أن تخفف من وقع آثار هذه الزيارة في الدول التي يعنيتها الامر فوصفت زيارة جورج آلن بأنها زيارة استطلاعية في حين ان رحلة

جورج آلن شملت موزمبيق وروديسيا والكنغو البلجيكي وساحل الذهب (غانا) ونيجيريا ودكار ولم تشر وزارة الخارجية الامريكية الى الاهداف الحقيقية من هذه الزيارة وهي لا تخرج عما ذكر آنفا .

غير أن اهتمام أمريكا بأفريقيا لم يقف عند هذا الحد ، بل لقد ازداد هذا الاهتمام خصوصا بعد انشاء قسم أفريقيا بوزارة الخارجية الامريكية ، ويتركز النشاط الامريكي الحالي في شمال ووسط وشرق افريقيا . ولا يمكن ان يخفى علينا ذلك النشاط الذي يقوم به الوكلاء الامريكيون في ليبيا وتونس ومراكش لهذه البلاد بالمعلومات الاقتصادية في مقابل الحصول على قواعد ومطارات ، ومحاولة ربط هذه البلاد أيضا بسياسة الاحلاف الغربية كحلف أفريقيا ، او حلف البحر الابيض المتوسط ، ولقد وصل الى الرباط في فبراير الماضي مستر جوزيف بالمر الوكيل المساعد لوزارة الخارجية الامريكية لشئون افريقيا وزار اثناء هذه الرحلة مراكش وتونس . ورغم تصريحات الدوائر الرسمية الامريكية القائلة بأن بالمر يقوم برحلته لجمع المعلومات فمما لا شك فيه ان هذه الزيارة كان الغرض منها القيام ببعض اتصالات دبلوماسية مع المسؤولين المراكشيين والتونسيين بشأن العلاقات السياسية الجديدة بين هاتين الدولتين وأمريكا ، هذه العلاقات التي أخذت تتوطد في هذه الايام .

وكانت آخر هذه الزيارات الدبلوماسية الامريكية واهمها حتى الآن زيارة ريتشارد نيكسون نائب رئيس الجمهورية الامريكية التي قام بها في مارس الماضي وشملت ثمانى دول أفريقية وكانت بمناسبة حضوره اعياد استقلال ساحل الذهب فقام فيها نيكسون بنشاط دبلوماسى كبير وزار مراكش وتونس وليبيا وليبيريا وأوغندا وأثيوبيا والسودان وغانا .

وقال نيكسون في تقريره الذى قدمه للرئيس ايزنهاور عن هذه الرحلة ما نصه :

« أن الشعوب الافريقية التي تتحرر من حكم الاستعمار لتدخل مرحلة الحكم الذاتي يمكنها ان تبرهن على أنها عامل هام فى النزاع بين قوات الحرية والشيوعية العالمية ثم قال أيضا : ان افريقيا ستصبح من أعظم القوى فى العالم وانها تسير نحو هذه الغاية وان الزعماء الشيوعيين قد جعلوها أول هدف لشن دعاية دبلوماسية اقتصادية شاملة . . ان افريقيا تنجب زعماء عظاما مثل سلطان -مراكش ، ورئيس وزراء غانا ، ورئيس جمهورية ليبيريا ، وامبراطور الحبشة ، ورؤساء وزراء السودان ، وليبيا ، وتونس . ثم اضاف انه لمن الحيوى أن يقوم العالم الحر بمساعدتهم » .

وهكذا يتخذ الاستعمار الامريكى نغمة جديدة ، وحجة مكشوفة لتنفيذ سياسته فى أفريقيا ولا تخرج هذه النغمة عن القول بأن هذه القارة اصبح الخطر يهددها من جراء تسرب الشيوعية العالمية اليها ويجب على امريكا ان تقوم بدور الحامى والوصى ، ولا سيما بعد ان تقلص ظل النفوذيين الانجليزى والفرنسى فى شمالها . وهكذا تجد امريكا ان سياسة ملء الفراغ لا يجب ان تقتصر على الشرق الاوسط فحسب ، بل يجب ايضا ان تمتد الى افريقيا قارة المستقبل وأمل المغامرين من الاستعماريين الجدد .

الفصل الثالث

المشروعات الاستعمارية في أفريقيا

قلنا ان أنظار المستعمرين الآن تتجه كلها الى افريقيا باعتبارها قارة المستقبل التي ما تزال بكرا في مواردها الطبيعية وامكانياتها الجغرافية ، ولهذا نتوقع أن يشهد التاريخ السياسى المعاصر أحداثا* جساما تؤثر تأثيرا بارزا في مجريات الاحوال فى هذه القارة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة بعد ان ركز الاستعمار الاوربى نشاطه فيها ، وتقلص نفوذه فى الجهات الاخرى من العالم .

ومن ثم أخذ الاستعمار الاوربى بعد الحرب العالمية الثانية يعمل بنشاط كبير لمضاعفة جهوده فى سبيل تحويل المجتمعات الافريقية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، وقد بدت هذه السياسة واضحة جلية فى سياسة حكومة اتحاد جنوب أفريقيا التي تتحكم فيها قلة من المستعمرين المستوطنين لا يزيد عددهم على مليونين فى مصير ثمانية ملايين من الوطنيين السود من قبائل « البانتو » والملونين العرب والباكستانيين والهنود .

ولقد وضع أساس هذه السياسة الاستعمار الانجليزى الذى عمل جاهدا على تكوين هذا الاتحاد وربطه بالدولة « الأم » فى نظام الكومنولث ، ثم أخذ يتوسع فى سياسته هذه بعد الحرب العالمية الثانية كما قلنا وكما سبق أن شرحنا فى الفصول السابقة حتى غدا يعمل الآن على تركيز جهوده الاستعمارية فى هذه القارة بتحويل مستعمرات شرق وغرب ووسط أفريقيا الى اتحادات تدخل فى نطاق الكومنولث البريطانى .

كما ان فرنسا تعمل جاهدة في هذا السبيل على نطاق أوسع فتقوم بضم هذه المستعمرات الى فرنسا مباشرة كما حدث في الجزائر، اذ يعتبر الاستعمار الفرنسي هذه البلاد جزءا من الوطن الفرنسي وكما حدث في المستعمرات الفرنسية بشرق وغرب افريقيا .

أما أمريكا فرغم انه لا توجد لها مستعمرات في أفريقيا الا أنها تظهر اهتماما كبيرا بشئون هذه القارة ، وتحاول جاهدة ان تبسط نفوذها فيها بطريق المعونات الاقتصادية التي تقدمها لحكومات هذه البلاد ، وخاصة دول شمال افريقيا ، والحبشة ، والسودان ، وليبيريا ، وغانا .

ولقد أدى هذا النشاط الاستعماري والاهتمام الزائد بشئون هذه القارة السوداء الى تنافس الدول المستعمرة عليها ، فتفتقت أذهانها عن مشروعات استعمارية مختلفة بعضها عسكري ، وبعضها سياسى ، وبعضها اقتصادى ، كان الدافع الاول لاقتراحها هو الاحتفاظ بكيان الاستعمار في هذه القارة سواء أكان هذا الاستعمار فرديا أم جماعيا .

مشروع أور-افريقيا :

ومن بين هذه المشروعات الاستعمارية الخطيرة التي يتمثل فيها الاستعمار بأجل معانيه وأوسع صوره مشروع « أور - افريقيا » وهو مشروع استعماري جماعى تفتقت عنه الذهنية الاستعمارية المحاذية التي تحاول ان تجمع المصالح الاستعمارية المختلفة في شكل استعمار جماعى .

ولقد كانت فرنسا هي أول الدول الاستعمارية التي فكرت في هذا المشروع ، وكان « منديس فرانس » رئيس وزرائها السابق هو أول من سعى لخراج هذا المشروع الى حيز التنفيذ ، وهو مشروع يرمى الى ربط القارة الافريقية بأوربا ، ويهدف الى استقطاع

مساحات كبيرة من صحراء تونس ومراكش والجزائر وضمتها الى الصحراء الفرنسية الكبرى ، وتحويل هذه المنطقة الصحراوية برمتها الى مستعمرة أوروبية تنتقل اليها عائلات من الاوربيين للمساهمة في أعمال الشركات الالمانية ، والهولندية ، والبلجيكية ، والفرنسية ، التي فاوضتها فرنسا في شأن استغلال الاموال الاوروبية في تعمير هذه الصحراء والعمل على استخراج الكنوز المدفونة فيها لكي تفتح آفاقا جديدة أمام الرجل الاوربي فرحبت كل من بلجيكا وهولندا وايطاليا وألمانيا بالمساهمة في هذا المشروع الكبير .

ونظرا لخطورة هذا المشروع وأهميته فانه يجدر بنا ان نتتبع تطور هذه الفكرة التي تفتقت عنها الذهنية الاستعمارية الفرنسية أخيرا ، ذلك ان فرنسا مع أنها تشرف على الصحراء منذ قرن من الزمان فانها لم تظهر اهتمامها بها الا منذ عام ١٩٥٢ حيث اضطرتها حالتها الاقتصادية السيئة التي وجدت فيها بعد الحرب العالمية الثانية وتدهور مركزها السياسي في الشرقين الاقصى والاوسط وما تبع ذلك من خسائر اقتصادية زادت من تدهور حالتها الاقتصادية - الى التفكير في الثروة التي ما تزال بكرة في جوف هذه الصحراء .

ففي عام ١٩٥٣ قامت أربع شركات فرنسية بأعمال التنقيب والبحث عن البترول في الصحراء الجزائرية ، وكان يمدّها بالمعاونة « المكتب الفرنسي لأبحاث البترول » كما كان المكتب الصناعي الافريقي يقوم في نفس الوقت بأعمال البحث والتنقيب عن المعادن الأخرى ، ولقد بلغت الاموال التي صرفتها الحكومة الفرنسية على أعمال البحث والتنقيب خلال العام الماضي ١٦ مليون جنيه ، وقد أدت الابحاث التي قامت بها وزارة المستعمرات الفرنسية في « موريتانيا » وبعض أجزاء المستعمرات الفرنسية الأخرى الى النتائج التالية :

زيت البترول - لقد قام بأعمال التنقيب عن هذه المادة شركة **S.N.Reral** وقد استثمرت أعمال التنقيب ثلاثة شهور وأسفرت عن وجود الزيت قريبا من « أوارجلا » ودلت الابحاث على أن المنطقة التي يوجد بها الزيت عميقة ، وأن الكمية الاجمالية المنتظر استخراجها منها تتراوح بين ٢٠٠ مليون و ١٠٠٠ مليون طن ، وتقدر الكمية التي يمكن استخراجها سنويا بخمسة ملايين طن ، غير أن هذا يتطلب صرف مبلغ ٣٥ مليون جنيهه أولا في مد ٣٥٠ ميلا من الانابيب الى الساحل التونسي أو الجزائرى ، وأن مثل هذا المشروع لا يمكن انجازه قبل عام ١٩٦٢

ولهذا اقترحت الشركة ان تبدأ مؤقتا باستخراج محصول محدود يقرب من ١٥٠ طنا يوميا يمكن أن يزداد مستقبلا الى ١٢٠٠ طن ، وسوف يقوم بنقل هذه الكمية لوريات خاصة الى خط السكك الحديد الرئيسى الموجود فى « توعزت » - والمسافة ١٠٠ ميل - وتنقل من هناك عن طريق السكة الحديد الى الساحل فى فيليب فيل على ان تقوم الشركة فى العام القادم بمد خط أنابيب خفيف الى المركز الرئيسى ليسر نقل أكثر من مليون طن فى العام .

ولقد وجد الزيت أيضا بالقرب من الحدود الليبية فى العام الماضى بكميات كبيرة فى « أوجيل وتجنطورين » وقامت بأعمال التنقيب فى هذه المنطقة « شركة الابحاث والاستكشافات البترولية فى الصحراء » التى تشترك فيها شركة شل الهولندية بنصيب ٣٥ / ٠ ، كما تقوم شركة ثالثة بأعمال التنقيب عن زيت البترول أيضا فى أقصى الغرب ، وتشترك فيها أيضا شركة شل الهولندية المذكورة بنصيب قدره ٦٥ / ٠ وتعمل الدوائر الفرنسية أقصى ما فى وسعها ليصل انتاج « أوجيل » وحدها فى عام ١٩٥٩ الى ملايين الاطنان من البترول .

الغاز :

اكتشف هذا النوع من الغاز في المنطقة التي تقع جنوب « عين صلاح » وتبدل الابحاث المبدئية على أنها يمكن ان تنتج ١٤٦٠ مليون متر مكعب سنويا منه ويلاحظ ان هذه الكمية كثيرة جدا على استهلاك وحاجة الجزائر ، ولذا توجد فكرة ترمى الى تصنيع بعض المدن الجزائرية الكبرى حتى يمكن الاستفادة من هذا الغاز فيها .

الحديد :

أمكن وجود هذه المادة في « تندوف » على الحدود الجزائرية ، ورصيد الحديد الخام الموجود بهذه المنطقة يقدر بنحو ٣٠٠٠ مليون طن ، ويعد هذا المركز أحد أماكن تصدير الحديد الخمسة الكبيرة في العالم ، ودلت الابحاث على أنه من السهل استخراجه ، لانه قريب من سطح الارض ، وهذا النوع يعادل حديد الدرجة الثانية السويدي الخام .

وقدر الخبراء أنه اذا بدأ الآن في العمل على استخراجه أمكن الحصول على انتاج يتراوح بين ٥ و ١٠ ملايين طن سنويا لمدي خمس سنوات ، غير أن هذا يتطلب اعداد مبلغ ١٠٠ مليون جنية لعمليات التعدين ومد خط سكة حديد يعبر جنوب مراكش الى الساحل وبناء ميناء مناسب هناك .

وترى الحكومة الفرنسية دعوة رؤوس أموال الشركات التي لها قدرة على الشراء وخاصة في البلاد الاوربية لتكوين شركة فرنسية وقد قامت هي فعلا باتصالات مع شركات الحديد الالمانية والهولندية والبلجيكية في هذا الشأن كما بذلت مجهودات كبيرة لجذب مراكش الى هذا المشروع والمشاركة فيه لضمان تعاونها في المستقبل عسلي تسهيل مد السكك الحديدية واقامة الميناء .

لهذا وقد أمكن اكتشاف كميات قليلة من الحديد أيضا في « فورت

جوارت « بموريتانيا تبين ان ٦٧ ٪ منه تعادل الحديد السويدي الخام ، فالفت هناك شركة اشترت نصف أسهمها تقريبا شركة الحديد والصلب البريطانية والشركة الكندية للتعدين ، وقد واجهت هذه الشركة الآن مشكلة ايجاد رأس مال آخر لبناء سكة حديد الى « بورت اتين » .

معادن اخرى :

توجد مناجم أخرى في أنحاء الصحراء الغربية ، ولا زالت أعمال التنقيب مستمرة بها حتى الآن حيث أمكن اكتشاف منجم صغير للفحم حول « كولومب بيشار » ، ومنجم صغير للصفائح على نهر النيجر ، واكتشف في « جيتارا » جنوب « كولومب بيشار » منجم يحتوى على ١٥٠٠٠ رطل من المنجنيز ، كما كشفت أيضا مناجم للنحاس الاحمر في « اكجوت » بموريتانيا . واكتشف العلماء الجيولوجيون المزودون بطائرات « هيلوكوبتر » أيضا في أقصى الجنوب من الجزائر مادة « الكرستلين » اللازمة لمعادن الذرة ، ووجدت أيضا آثار لمادة اليورانيوم والولفرام والصفائح .

مشروع استغلال الطاقة الشمسية :

ولم يقف الاستغلال الفرنسى عند الصحراء وما فى داخلها من كنوز ، بل تعداه أيضا الى التفكير فى استغلال الطاقة الشمسية ، فان الصحراء بمساحاتها الشاسعة وشمسها الساطعة تعد مناسبة جدا لتنفيذ هذا المشروع واستغلال الطاقة الشمسية .

وتتقدم الآن الدراسات والابحاث فى هذا الشأن وان كان يبدو أنها لن تكون لها أية ثمرة صناعية الا بعد عشرين عاما تقريبا .

خطة الحكومة الفرنسية :

ترى الحكومة الفرنسية أن مشروع تنمية الصحراء يحتاج الى

درجة كبيرة من تركيز الفكرة ولهذا عمدت أخيرا الى ادماج الصحراء
فى وحدة اقتصادية واحدة وترتب على ذلك أن بقيت الادارتان المدنية
والسياسية كل منها كما هى دون تغيير أو تبديل واحتفظت الحكومة
الفرنسية لنفسها بالاشراف التام على أعمال التنمية والتطور
الاقتصادى والدفاع عن الاراضى الجنوبية فى الجزائر حيث تجرى
أغلب الأبحاث هناك الآن والدفاع كذلك عن الاجزاء الشمالية من
تشاد ، والنيجر ، والسودان الفرنسى .

ومن ثم يتبين أن السياسة الفرنسية تتجه الى الاشراف الفعلى على
جميع المشروعات بالصحراء على أن يكون نصف الاستثمار من نصيب
فرنسا التى ترى أنها تستطيع أن تستعين برأس المال الاوروبى
الذى يمكن الحصول عليه بسهولة أكثر من رأس المال الأمريكى لأن
الشركات الأمريكية لا تظهر أى حماس لمشروع الصحراء وان كانت
الحكومة الفرنسية تدعى أن لديها تقارير سرية تدل على الصراع
القائم خلف الكواليس للحصول على امتيازات شخصية أمريكية
أحبطتها الحكومة الفرنسية التى ترغب فى الاحتفاظ بالاشراف التام
على النشاط الاجنبى الدائب فى الصحراء .

وتقوم خطة الحكومة الفرنسية أيضا على اشراك تونس ومراكش
فى هذا المشروع لربطهما بها اقتصاديا ، كما أنها تنوى أيضا أن
تدخل الجزائر فيه اذا قدر لها أن تحصل على الحكم الذاتى ، وهذا
الذى تؤمن على خطوط الاتاييب وخطوط السكك الحديدية التى ستمر
عبر أراضى هذه الدول .

وقد رأت الحكومة الفرنسية أن تعمل على ربط هذا المشروع
بمشروع السوق الاوروبية المشتركة ، اذ تم الاتفاق بينها وبين كل
من ألمانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج على استثمار
نحو ٦٠٠ مليون دولار فى انشاء بنك مشترك للطاقة الذرية ، وفعلا
حصىخ هذا الاتفاق فى معاهدتين وقعتا فى أبريل الماضى بايطاليا

وأعلنت هذه الدول موافقتها على ربط أسواقها الموجودة في أوروبا بالأراضي الفرنسية والبلجيكية في أفريقيا . ويعتبر هذا الاتفاق في الواقع خطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الأوروبية الأفريقية ، كما يعتبر في نفس الوقت خطوة أولى في سبيل تحقيق فكرة الاستعمار الجماعي .

هذا وقد أوعزت الحكومة الفرنسية إلى جماعة من النواب الفرنسيين أن يتقدموا إلى الجمعية الوطنية بمشروع يرمي إلى ادماج صحراء أفريقيا في الوطن الفرنسي وفصلها فصلا تاما عن الجزائر ، ويتكون هذا المشروع من مادتين :

(أ) تنص المادة الأولى على أن الصحراء الفرنسية اقليم له نفس الصفة التي يتمتع بها الوطن الام .

(ب) تنص المادة الثانية على أن تكون بعد المصادقة على هذا المشروع لجنة برلمانية تستعين بجماعة من الفنيين المتابعة بحث الموضوع ودراسته وتولى أمر تخطيط حدود هذه الصحراء الفرنسية

ثم عجلت الحكومة الفرنسية بإرسال مسيو « مورييس ليمير » وزير التجارة والصناعة الفرنسي إلى شمال أفريقيا فقام بجولة كبيرة استغرقت أسبوعا في الصحراء وكان هدفها دراسة الامكانيات التي تستطيع بها فرنسا انتاج البترول من الصحراء على نطاق واسع والاشتراك مع « روير لاكوست » المقيم الفرنسي في الجزائر في بحث الطرق الكفيلة بادماج المستعمرات الأفريقية الفرنسية في السوق الأوروبية المشتركة .

ولقد صرح الوزير الفرنسي في بيان أدلى به للصحف عن هذه الزيارة قائلا : « انني مسرور بزيارة الصحراء ، وقد عنت لي أثناءها أفكار تساعدني على توجيه الجهود الضرورية للحصول على فائدة سريعة من الثنايبع النفطية الموجودة بالأراضي الأفريقية » ثم قال :

اننى مقتنع بان شركات التنقيب التى تبذل نشاطها فى جزء كبير من الصحراء يمكن أن تتغلب على أية عقبات تصادفها ، ثم أضاف قائلاً : ان الصحراء هى مصدر آمال كبيرة لنا بعد أن أصبح أمر استغلالها منذ الآن فى حيز اليقين ، وسيصل النفط الصحراوى بغزارة الى شاطئ البحر الابيض المتوسط فى أول يناير سنة ١٩٦٠ . وأن بناء مصفاة نفطية فى الجزائر لسد الحاجات الإقليمية واستخدام الجاز الطبيعى المتصاعد من الينابيع الموجودة فى شمال الصحراء سيسمحان للجزائر بالنهوض الاقتصادى وانشاء صناعة معدنية يستخدم فيها الحديد .

موقف الدول من المشروع :

لقد وافقت الدول الاوربية الخمس التى وقعت مع فرنسا فى أبريل الماضى معاهدتى السوق المشتركة الاوربية وهى ألمانيا الغربية ، وهولندا ، وبلجيكا ، ولوكسمبرج ، وإيطاليا على ربط هذا السوق بالاقاليم الافريقية التابعة لكل من فرنسا وبلجيكا وتبلغ مساحتها أربعة آلاف ميل مربع .

ورغم الجهود التى بذلتها فرنسا فى سبيل اخراج هذه الفكرة الى حيز التنفيذ فإننا نجد أن «اديناور» رئيس حكومة ألمانيا الغربية قام أيضاً بجهود مضمينة فى سبيل انجاح الفكرة رغم اعتراض بعض الألمان المعتدلين عليها وعلى السياسة التى تعمل على توطيد السياسة الاستعمارية الفرنسية فى أفريقيا وخاصة فى شمالها ، وتقوم ضجة هؤلاء على أن هذه السياسة ستزيد من كراهية العرب لألمانيا الغربية وكفى ما أبدته ألمانيا فى تضامنها مع الغرب ضد العرب ودفعها التعويضات السخيفة لإسرائيل والواقع أن ما يشجع على اتخاذ اديناور هذه السياسة هو رغبته فى استرداد نفوذ ألمانيا الضائع من مستعمراتها فى أفريقيا عقب الحرب العالمية الاو

يدعو إيطاليا الى تشجيع المشروع لهذا نفس الفكرة أيضاً . إذ أنها

هي الاخرى تريد استرداد نفوذها الضائع في أفريقيا بعد الحرب العالمية الاولى كما أن كلا من هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج شجعت المشروع طمعا في استثمار رؤوس أموالها الضخمة في هذه القارة .

أما انجلترا فقد رأت دواثرها السياسية أن محاولة ادخال المستعمرات البريطانية بأفريقيا في منطقة التبادل الاوروبى الحر لن تذلل الصعوبات التى تواجه مساهمة بريطانيا فى الحياة الاقتصادية بأوروبا ، وقد كشف تصريح « ثورنيكروفت » وزير المالية البريطانى الذى ألقاه فى مجلس العموم بصدد ادخال المستعمرات البريطانية فى منطقة التبادل الاوروبى الحر تحفظ الانجليز أزاء هذا الاتجاه كما أن المفاوضات التى دارت بين رئيس الوزراء البريطانى « مستر ماكميلان » ورئيس الوزراء الفرنسى جى مولييه لم تؤد الى أية نتيجة فى هذا الشأن .

ووقفت أمريكا من المشروع أول الامر موقفا سلبيا ، فلم تعارضه ولم تسانده نظرا لمسا أبدته الشركات الامريكية العالمية من مظاهر الانتظار والتريث غير أنه لوحظ أخيرا أن السياسة الامريكية أخذت تعمل على تأييد هذه الفكرة للأسباب الآتية :

(أ) ترى أمريكا أن نجاح حلف شمال أفريقيا الذى تشبناه يتوقف الى حد كبير على نجاح حلقات المشروع كله اذ تعتبره حلقة لازمة فى سلسلة الاحلاف الغربية التى تبني عليها أمريكا سياستها العالمية .

(ب) سواء تفاضت أمريكا عن قيام المشروع أم أيدته تأييدا كاملا فإن الامر يتساوى لديها ما دامت النتيجة تتفق مع سياسة أمريكا الدولية .

(ج) تنظر أمريكا الى أفريقيا نظرة هامة من النواحي الاقتصادية والسياسية الاستراتيجية خاصة وتجد أن غرب أفريقيا موقع

استراتيجى ممتاز ، فان ميناء دكاك اقرب البلاد الافريقية الى
نصف الكرة الغربى ولازم لتأمين المنطقة ضد أى عامل قد
يساعد على تهديد سلامتها .

ويتضح مما تقدم أن المؤامرة الكبرى التى دبرها الغرب قد كملت
حلقاتها فى سبيل ضم الصحراء الى فرنسا وتحويلها الى منطقة نفوذ
أوروبية .

حلف شمال افريقيا :

نشطت الدبلوماسية الامريكية نشاطا ملحوظا فى شمال افريقيا
بعد الحزب العالمية الثانية سيما فى أواخر عام ١٩٥٦ وبدأ أنها تهدف
من وراء ذلك الى تكوين اتحاد من دول شمال افريقيا يضم كلاً من :
ليبيا ، وتونس ، ومراكش ، والجزائر بعد أن تحصل على استقلالها
الذاتى أسوة بما حدث فى كل من مراكش وتونس على أن يرتبط
هذا الاتحاد بعجلة السياسة الامريكية ويكون خطوة أولى فى سبيل
تحقيق فكرة الحزام الافريقى الذى دعت اليه أمريكا قبل ذلك
واقترحت أن يتكون مبدئياً من غانا والسودان وأثيوبيا ومصر .

وروجت السياسة الامريكية لهذه الفكرة فى أوساط دول شمال
افريقيا . ويرجح المراقبون السياسيون أنه كان للاتصالات التى
تمت فى ديسمبر عام ١٩٥٦ بين بعض المسئولين الليبيين والامريكيين
فى سويسرا أهمية خاصة نظراً لأن هذه الاتصالات كانت تدور حول
كيفية تحقيق هذه الفكرة .

كما أنهم يربطون بين هذه الاتصالات ومعاهدة الصداقة التى
عقدت بين تونس وليبيا فى ٦ يناير سنة ١٩٥٧ ويعتقدون أن هذه
المعاهدة إنما هى خطوة فى سبيل تحقيق فكرة حلف شمال افريقيا
فقد كان من أهم مواد هذه المعاهدة تنسيق السياسة الدولية

للبلدين وانتهاج خطة موحدة في المحيط الدولي نظرا لتشابك المصالح بينهما .

ويرى هؤلاء المراقبون أن الاتفاق على تنسيق سياسة الدولتين وانتهاج خطة موحدة في المحيط الدولي ، وتصريح رئيس وزراء ليبيا في مجلس النواب الليبي عقب توقيع هذه المعاهدة بأن ليبيا ستعقد معاهدات كتلك المعاهدة المبرمة مع تونس وكل من مراكش والجزائر الحرة وفقا لتعبيره إنما يعتبر كل ذلك لخدمة وحدة الغرب كما أن تصريح رئيس الوزارة التونسية في ذلك الوقت أيضا بأن القطرين الليبي والتونسي يعتبران جزءا من الغرب يؤكد ما سبق .

وكذلك تصريح سلطان مراكش عن طريق راديو الرباط في أوائل يناير عام ١٩٥٧ بأن وحدة شمال أفريقيا الجغرافية تفرض الوحدة السياسية لبلاد هذه المنطقة ، ثم إبرامه بعد ذلك معاهدة صداقة مع تونس على غرار المعاهدة الليبية التونسية - تعد مقدمات أكيدة وخطوات إيجابية في سبيل تحقيق فكرة هذا الاتحاد .

هذا وقد أضاف المراقبون إلى كل هذا ذلك التقارب الذي أخذ يزداد بين هذه الدول من جهة وبين أمريكا من جهة أخرى وخاصة بعد إعلان مشروع أيزنهاور في يناير ١٩٥٧ حيث أخذت تشنابق في طلب المعونة الأمريكية .

ويتضح هذا التسابق من البيان الذي ألقاه رئيس وزراء تونس في ١٢ يناير ١٩٥٧ عن مشروع أيزنهاور فقد هاجم فيه روسيا بشدة وأثنى على أمريكا مدعيا أنها هي التي أخرجت الفرنسيين والانجليز من مصر بعد عدوانهما الأخير عليها ، وليست روسيا . وأن تونس تدخل ضمن الدول المستفيدة من المشروع ، بل تعتبر المشروع مساهمة حازمة لتوطيد أركان الإسلام العالمي وإن من مصلحة العرب التعاون مع أمريكا في هذه السياسة حتى يكونوا يمان من الاستعمار .

هذا ويلاحظ أن ليبيا ومراكش أيضا رجتا بهتته المعونة حين أبدتا رغبتهما هدم لنيكسون أثناء زيارته للدولتين في مارس الماضي وهو في طريقه إلى غانا لحضور أعياه استقلالها .

فقد صرح رئيس وزراء ليبيا أثناء زيارة نيكسون لليبيا بأنه يوافق على المشروع بصفة مبدئية لاعتقاده أنه يحمي إستقلال ليبيا ضد أية محاولة للنيل منه ، كما أضاف أنه يهم بلاده بعد أن وافقت على المشروع أن تحصل على أربعين مليون دولار من المعونة المخصصة لدول الشرق الأوسط لأنها أحق من غيرها بالحصول على هبائه المعونة ، لأن كل امكانياتها تحت تصرف أمريكا ، كما طلب رئيس الوزراء أن توافق أمريكا على أن تعامله نفس المعاملة التي عاملت بها الملك سعود من حيث الموافقة على تسليح عشرة آلاف جندي ليبي بكامل معداتهم وقد وعده نيكسون فعلا بالمعونة العسكرية ، واجابه بأن المعونة الاقتصادية ستقرر وفقها لاحتياجات كل بلاد بعد دراسة أحوالها .

هذا وقد وافق السلطان محمد الخامس ملك مراكش على قبول المعونة أيضا أثناء زيارة نيكسون له ، ووافقت وزارة الخارجية الأمريكية في شهر أبريل الماضي على أن تبدأ معونتها للاقتصادية لمراكش ببرنامج تبلغ تكاليفه ٢٠ مليون دولار لمساعدة حكومتها على الاستيراد والنهوض بشئون البلاد ، ولقد أشار الاتفاق الذي أذاعته إدارة التعاون الدولي إلى ثقة أمريكا في الحصول على موافقة مراكش بشأن استمرار أمريكا في إجراءاتها الخاصة بالقواعد الجوية الضعيفة الأربع الموجودة في الأراضي المراكشية عمدة بدء المفاوضات ، كما صرحت إدارة التعاون الدولي بأن أكثر المبالغ التي ستقدم إلى مراكش وفقا لبرنامج المعونة ستقدم باعتبارها قروضا ، وقالت أيضا أن مراكش وافقت على إقامة لجنة المعونة الأمريكية بالرباط باعتماد أن ذلك جزء من برنامج المعونة .

ويؤكد المراقبون السياسيون أنه بعد كل ما تقدم لا يوجد هناك شك في أن دول شمال أفريقيا أصبحت تدور في فلك السياسة الأمريكية ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن فكرة الاتحاد الذي تدعو إليه أمريكا في سبيل التنفيذ ، وأن آخر مرحلة لتحقيق هذه الفكرة هي إيعاز رئيس وزراء تونس أثناء زيارته لغانا إلى الرئيس « تيكروماه » رئيس دولة غانا الجديدة أن يدعو إلى فكرة عقد مؤتمر أفريقي توطئة لدماج أكبر مجموعة من الدول الأفريقية في حلف شمال أفريقيا . وترى أمريكا أن وجود مثل هذا الحلف يعمل على تدعيم سياسة الأحلاف العسكرية الأخرى .

وتعمل كل من إنجلترا وفرنسا على تشجيع هذا الاتحاد باعتبار أنه يعمل على دعم الرابطة بين الشعوب العربية المتحررة من فكرة الحياد الإيجابي التي تدعو لها مصر ويمكن ربط هذا الاتحاد مستقبلا بأية منظمة من المنظمات التي يدعو لها الغرب ، كما أن كلا من إنجلترا وفرنسا ترى في تحقيق هذا الحلف دعما لحلف الأطلسي وحلف بغداد .

حلف البحر الأبيض المتوسط

كانت أسبانيا هي أول من دعت إلى إقامة هذا الحلف، حين أرسل الجنرال فرانكو « السنيور إرتاخو » وزير خارجية أسبانيا السابق إلى الدول العربية فقام بجولته في عام ١٩٥٢ متبقلا بين هذه الدول ومن بينها مصر ليعمل على توطيد علاقة أسبانيا بها كخطوة أولى في سبيل تحقيق هذه الفكرة ، ولقد وفق « إرتاخو » في هذه الزيارة فعلا ، وتمكن من إقامة هذه الصداقة ، وعقد مع الدول العربية اتفاقات ثقافية وبهذا حقق فرانكو أغراضه الظاهرية وهي إقامة هذه الصداقة أما أغراضه الخفية فكانت سياسية تتلخص فيما يلي :

أولا - أراد فرانكو أن يتخذ من صداقة الدول العربية خصوصا التي تطل على البحر الأبيض المتوسط درعا يقيه خطر تسرب النفوذ الشيوعي الى المنطقة التي تجاوره .

ثانيا - أراد فرانكو أن يمهّد لخروج أسبانيا من عزلتها والاندماج في جو السياسة الغربية .

ثالثا - أراد فرانكو أن يمهّد لقبول أسبانيا في حلف الاطلنطي

رابعا - عندما اعترفت هيئة الامم المتحدة بأسبانيا ووافقت على قبولها عضوا شجع ذلك فرانكو على السير في سياسته لتحقيق هذا الغرض ، لكي يدعم مركزه أمام أمريكا .

خامسا - أرسل فرانكو ارتاخو الى أمريكا لمفاوضة المسؤولين الأمريكيين في عقد هذا الحلف والحصول على المعونة الأمريكية . .

سادسا - أراد فرانكو أن يهيئ لأسبانيا مركزا ممتازا بين دول البحر الأبيض الغربي وأن ينافس إيطاليا ودول حلف الاطلنطي .

هذا وقد وقف مشروع البحر الأبيض منذ ذلك الحين عند هذا الحد الى أن حدثت التطورات السياسية الهامة بعد ذلك في الشرق الاوسط وأصيب مركز كل من بريطانيا وفرنسا بالضعف في هذه المنطقة على أثر ظهور تيار الحركات القومية والتحريرية التي بدت بين شعوب الشرق الاوسط ، وحصول بعض دوله على استقلالها ، وحصول أغلب دول شمال افريقيا على استقلالها أيضا ، وهنا ادعت أمريكا أنها تخشى من تسرب نفوذ الشيوعية الى هذه المنطقة الهامة ، فعمدت الى تشجيع سياسة التحالف العسكرية وظهر من جديد مشروع حلف البحر الأبيض ، ولقيت هذه الفكرة قبولا لدى دول البحر الأبيض ومن بينها دول شمال افريقيا .

وفي ٢٠ يناير عام ١٩٥٧ قام السلطان محمد الخامس سلطان

مراكش ببعولته بين دول البحر الأبيض المتوسط ، وكان بين
أهداف السلطان من هذه الرحلة بحس البض ومعرفة مدى استعداد
هذه الدول لقبول فكرة حلف البحر الأبيض المتوسط ولقد أذاع
هذا السلطان حين وصوله الى جنوا تصريحاً وجهه الى
الصحف ورددته وكالة أنباء رويتر جاء فيه : « ان زيارتي لاطاليا
ليس الغرض منها تقوية الصداقة بين ايطاليا ومراكش وتقوية
الرابطه بين البلدين فحسب ، بل الغرض منها هو تعزيز قوة
شعوب البحر الأبيض المتوسط ومساعدتهم في جهودهم لصون
السلام » .

ولقد علقت جريدة البوتولو الايطالية لسان حال حزب الحركة
الاجتماعية الايطالية (الفاشية) على هذه الزيارة قائلة « ان انشاء
تحالف بين شعوب البحر الابيض المتوسط قد أصبح فجأة موضوع
اليوم بعد زيارة سلطان مراكش لاطاليا ، فانه يعمل خلال زيارته
لوضع أسس تفاهم كبير بين بلاد البحر الابيض المتوسط ، ويدل
على هذا الاتجاه اتفاقية مراكش مع كل من تونس وليبيا . . وهذه
السياسة ستؤدي الى تعاون ايطاليا مع اسبانيا واليونان والشعوب
العربية ولا سيما شعوب شمال أفريقيا في الوقت الذي يحتضرفيه
الاستعمار البريطاني الفرنسي

، وعندما لاحظت تركيا ان الطريق أصبح ممهداً لتحقيق فكرة
الحلف دون ان تلعب دوراً في الموضوع لما أصيبت به من حيرة أمل
بشجند الخلف التركي البريطاني العراقي عمدت الى تأييد مشروع
البحر الأبيض المتوسط لتجميع بين مصالحها ومصالح أمريكا
وأنجلترا ، فسارع « عدنان مندريس » رئيس وزراء تركيا وزار
ليبيا في ٢٨ يناير عام ١٩٥٧ وكان معه في هذه الزيارة محترم
نورثي برجي سكرتير وزارة الخارجية التركية ، وحررت أرگمن
القائم بأعمال السفارة التركية في بريطانيا ورئيس القواب

الديموقراطيين وأربعة من النواب الديموقراطيين ، ورغم البيان الذي أصدره وزير خارجية ليبيا في ٢١ يناير ١٩٥٧ من أن هذه الزيارة كانت ردا على زيارة الرئيس الليبي مصطفى بن حليم لتركيا في عام ١٩٥٤ إلا أن الصحف التركية نفسها وفقا لما رددته وكالة أنباء اسوشيتيد برس قالت أنها تتوقع أن تساعد هذه الرحلة ذات الصبغة الرسمية على زيادة ربط ليبيا بالمعسكر الغربي .

وعلقت جريدة جازيت دي لوزان السويسرية الصادرة في ١٩٥٧/١/٣١ على هذه الزيارة قائلة « ان الغرض من هذه الزيارة هو رد الزيارة التي قام بها الملك ادريس لأثقرة ، كما انها تهدف الى اشتراك ليبيا القريب في حلف بغداد » .

ومهما كان الغرض من هذه الزيارة فمما لا شك فيه أن الهدف كان واضحا وهو محاولة جذب ليبيا الى المعسكر الغربي ، سواء أكان بانضمامها الى حلف البحر الابيض المتوسط أم الى حلف بغداد ولا سيما بعد ما رآته تركيا من حسن الاستعداد والارتباط بين دول شمال أفريقيا واتجاهها نحو الغرب ، وبذا تكون تركيا قد أسهمت بنصيب في هذه المحاولة تدغيمًا لسياسة الاحلاف ، وتعزيزا لمركزها بين الدول الغربية .

هذا ولقد أثارت رحلة جلالة الملك سعود الى أمريكا في ٣١ يناير عام ١٩٥٧ وزيارته لأسبانيا ودول شمال أفريقيا وهي : تونس ومراكش وليبيا في طريق عودته من أمريكا الى بلاده واجتماعه في أسبانيا بسلطان مراكش ورئيس وزراء ليبيا وزيارة الامير عبد الاله لامريكا في الوقت الذي كان فيه هناك الملك سعود واجتماعه به هناك وزيارة الامير عبد الاله في طريق عودته الى بلاده مراكش بدعوة من الامير الحسن - شتي التكهّنات حول هذا الموضوع ، فقد هلقت جريدة الحياة اللبنانية على ذلك بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٧ .

قائلة : « نحن في الشرق الاوسط لا نمثل الا شطرا واحدا من الامة العربية ، أما الشطر الثاني فانه يمتد من مصر الى ليبيا الى تونس الى مراكش وملحقاتها حاويا بين تخومه زهاء ثلاثين مليون مواطن ، ويسرنا ان يكون سلطان مراكش قد قام بالاتصال الجدى فانه بعد مقابلة الملك فيصل استقبل الملك سعود وبدأت تتبلور فكرة حلف البحر الابيض المتوسط في الاذهان تمهيدا لتنفيذها قريبا . »

وكتبت جريدة الصباح التونسية في يومى ١٣ و ١٤ فبراير سنة ١٩٥٧ تقول : « تدور الآن احاديث سياسية فى عواصم مختلفة حول المشروعات التى تلقى ظلها على تنقلات الملك سعود من أمريكا الى أسبانيا الى المغرب الى تونس الى ليبيا وتنقلات جلالة السلطان من ايطاليا الى أسبانيا ورحلة السيد مصطفى بن حليم الى ايطاليا ثم أسبانيا . . وهذه الاسفار والزيارات تكفى هى فى ذاتها لكى تصيب المتتبع لها بدوار فضلا عن ان محاولة ادراك كل المشروعات التى يجرى الحديث عنها فى هذه الزيارات والاسفار كذلك تعهد المتتبع لها . . ولعل المشروع الذى حظى بوفرة التعليقات فى الايام الاخيرة هو مشروع انشاء حلف البحر المتوسط يضم ليبيا ، وتونس ، والمغرب ، وأسبانيا وربما ايطاليا ، فقد استأنفت المحافل السياسية الحديث باهتمام كبير جدا عن هذا الحلف الذى دعت اليه أسبانيا منذ سنوات . . ولكن بعض الاصداء والمحاولات وبعض التصريحات تدفعنا الى التساؤل عن مصير هذا المغرب العربى الكبير الذى اعترفنا بعثه وسط خضم من المشاريع المختلفة . . فان فكرة المغرب العربى الكبير لم تكن فى نظرنا مثلاً أعلى نسعى اليه دون أمل كبير فى بلوغه ، بل كانت دائماً هدفا واضحا نعمل جاهدين لتحقيقه ، فالمهم هو الا يغرب عن ذهننا انه هو الهدف الاول فى سياستنا الخارجية ، وانه ينبغى ألا يحول عن منهجه الاصلى ليصبح منقلب القط لبعض دول حلف الاطلنطي . »

هذه هي الظروف والاطوار التي مرت بهسا فكرة حلف البحر الابيض المتوسط . ولا شك أن الاهداف والدوافع التي دفعت بالغرب الى بعث هذه الفكرة واضحة جلية . اذ يرمى هذا الحلف الى جذب البلاد العربية المتحررة الى الكتلة الغربية ، وايجاد العراقيل أمام الوحدة العربية والقومية العربية حتى لا تقسوم للعرب قائمة فيظلوا دائسا مرتبطين بعجلة الغرب يستغل مواردهم ويحتكر أسواقهم ويسخر امكانياتهم سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية أم استراتيجية لخدمة مآربه ، فيزج بهم في أتون الصراع القائم بينه وبين الكتلة الشرقية ، ولقد أثارت هذه التطورات ثائرة المجاهد المغربي القديم الامير عبد الكريم الخطابي فوجه نداء الى العالم العربي استنكر فيه مشروع انشاء حلف البحر الابيض المتوسط ، وأهاب بأبناء مراكش وسائر الشعوب ان يقاوموه ، فقال في هذا البيان : « تجتاز قضية المغرب العربي في هذه الايام امتحانا غاية في الدقة والخرج لا ضمان لنجاحنا فيه الا بأن يراجع المسئولون الرسميون في المغرب ضمائرهم ، ويتقوا الله في مستقبل الملايين من أبناء الجيل الحاضر وأبناء الاجيال القادمة ، أقول هذا والانباء تتعاقب بزيارات مغربية للعواصم الاوربية ، واتصالات بين الدوائر المراكشية والفرنسية والاسبانية وغيرها وتجمع الانباء والتعليقات على أن المراد من هذه الزيارات والاتصالات هو اقامة ما يسمونه اتحادا فيدراليا يضم مراكش وتونس والجزائر وفرنسا واسبانيا وغيرها ، والغرض من انشاء هذا الاتحاد هو خدمة الاغراض الاستعمارية نفسها .

وان الصدارة والنفوذ والسيطرة في حلف أو اتحاد مثل هذا لا تكون اذا تم الا لفرنسا التي تحاول أن تضع شمال أفريقيا تحت تصرفها وسيادتها وسيطرتها بواسطة حلف البحر الابيض المتوسط ، ومقام الدول الاربع في هذا الحلف هو مكان التسابع المسير وان زعم الموقعون عليه انه سيكون لهذه الدول استقلال أو حرية ، والجزائر بالذات لا يمكن لهذا الاتحاد الا أن يضعها في أسوأ الاوضاع جريا

وراء المنطق الفرنسي المضحك الذي يؤكد أنها جزء من فرنسا لا يتجزأ ، ويجهر بهذه الخرافة على منبر الأمم المتحدة .

• ان الاقدام على مثل هذا الاتحاد أو الحلف جريمة يبرأ منها الى الله كل مغربي وكل عربي وكل من يقدس الحرية والكرامة ، بل يبرأ الله من كل من يشارك فيها ويعين عليها ، واننى أهيب باخوانى أبناء مراکش وسائر هذه الشعوب الأبية أن يقاوموا هذه المحاولة كما قاوموا كل حيف على استقلالهم من قبل ، وألا يدعوا الأعيب المستعمر والمتعاونين معه تذهب بما سبق لهم من جهود وتكتب على بلادنا سبة العمر وعار الأبد .

مشروع ايزنهاور لاستغلال مياه النيل :

لقد كتب « ايرل فوس » محرر الشئون الخارجية بجريدة الواشنطن افيينج ستار الامريكية بتاريخ ٤ يناير ١٩٥٧ يقول : ان موظفى قسم المعونة الامريكية الخارجية فى واشنطن يقومون الآن بدراسة تفاصيل مشروع لاستغلال مياه النيل ، وانه تقرر ارسال وفد من الخبراء الامريكيين الى الحبشة لاجراء معاينات جوية وبزيرة على امكانيات مياه النيل الأزرق .

هذا وقد هذا الكاتب تراجع مستر دالاس وزير خارجية أمريكا فى عرض أمريكا مساعدة مصر على تنفيذ مشروع السد العالى الى أنه اراد بذلك ان يترك الباب مفتوحا لمساهمة أمريكا فيما بعد فى تنفيذ مشروع أوسع من ذلك نطاقا لاستغلال مياه النيل :

ووفقا لما رددته وكالات الانباء يتلخص هذا المشروع فيما يلى :

- ١- انشاء عدة خزانات ومحطات كهرباء على طول نهر النيل لاستصلاح مساحات كبيرة من الاراضى ، فيستخدم بحيرة فكتوريا كخزان كبير لمياه النيل وتوليد الكهرباء فى

أو غنده ، وإنشاء خزان فى بحيرة تانا بالحبشة ، وإنشاء
خزان رئيسى فى مروي بشمال السودان .

٢ - تصنيع منطقة حوض النيل .

٣ - إنشاء مشروعات للتنمية على طول هذا النهر .

٤ - أن يضم هذا المشروع النواحي الطبية وغير الطبية من
مشروع السد العالى .

٥ - العمل من أجل تطوير بلاد الشرق الاوسط اقتصاديا .

٦ - إنهاء المشاكل السياسية الموجودة بالشرق الاوسط .

هذه هى الاهداف التى يرمى اليها المشروع من وجهة النظر
الامريكية وهى الاغراض الظاهرة ، أما الاغراض الخفية التى ترمى
اليها السياسة الامريكية فهى بعيدة الغور وتهدف الى تحقيق مايلى :

١ - لا شك أن هذا المشروع مرتبط أشد الارتباط بسلسلة
الاحلاف التى ترمى السياسة الامريكية الى تحقيقها كحلف
شمال أفريقيا ، وحلف البحر الابيض المتوسط وهى
السياسة التى تريد أمريكا ان تبسط عن طريقها نفوذها
وسيطرتها على أفريقيا .

٢ - تهدف أمريكا من وراء بسط سيطرتها فى أفريقيا الى اقامة
العراقيل أمام النفوذ الروسى ومنعه من التسرب الى داخل
هذه القارة .

٣ - وفقا لما رددته الانباء من ان أمريكا تريد دعوة الدول الاخرى
التى تقع على النيل أو فروعه كالحبشة والسودان وأوغنده
وتنجانيقا للاشتراك فى هذه المشروعات نجد ان أمريكا
تحاول بذلك اقامة العقبات أمام مصر لعدم تنفيذ مشروع

السد العالى من جهة ، ولتبرر تراجعها عن مساعدة مصر فى تنفيذ هذا المشروع من جهة أخرى بدعوى ان لهذه الدول مصالح تجب مراعاتها .

٤ - وعلى ذلك فان هذا المشروع يعد من أخطر المشروعات الاستعمارية الامريكية ، اذ تريد به أمريكا ان يساير نفوذها هذا النهر العظيم من منبعه الى مصبه فى مقابل المساعدات التى سوف تقدمها الى الدول المستفيدة منه ، ولقد بدت هذه النية وهذا الاتجاه فى الاتفاق الذى عقده الحكومة الامريكية فى ٣٠ يونيو الماضى مع الحكومة الحبشية التى منحت هيئة النقطة الرابعة الامريكية بمقتضاه الحق فى اجراء أبحاث على منابع النيل ، ويتلخص هذا الاتفاق فى النقاط التالية :

- (أ) انشاء مصلحة للأبحاث المائية والقوة الكهربائية .
- (ب) القيام بدراسة النيل الازرق للانتفاع به فى هذا المشروع .
- (ج) مساهمة الولايات المتحدة فى تمويل المشروع على أن تساهم الحكومة الاثيوبية بنصيب فى هذا التمويل .
- (د) قدرت النفقات المبدئية بمبلغ ٥٠٠ ١٢ ٤١٢ ٣ دولار اثيوبى تساهم أمريكا فيه بمبلغ ٥٠٠ ٢٢ ١٢ ١ دولار وأثيوبيا بمبلغ ٥٠٠ ١٨ ٧ ١ دولار اثيوبى .
- (هـ) تريد أمريكا من وراء ذلك ان تخضع النيل للإشراف الدولى حتى تسنح أمامها الفرصة لبسط نفوذها فى أفريقيا واقامة العراقيل أمام السياسة المصرية الافريقية بقصد فتح آفاق جديدة أمام السياسة الاستعمارية الامريكية فى أفريقيا .

حلف الدفاع الافريقي :

كانت حكومة جنوب افريقيا هي اول دولة دعت الى عقد هذا الحلف، وكان هذا عن طريق اقتراح تقدم به وزير دفاع جنوب افريقيا في مؤتمر الكومنولث الذي انعقد في عام ١٩٥٤ ويتلخص فيما يلي :

١ - تشترك جميع الدول الاوربية التي لها مصالح في افريقيا ، وهي جنوب افريقيا ، وبريطانيا ، والبرتغال ، وفرنسا ، وبلجيكا في هذا الحلف .

٢ - يكون من أغراض هذا الحلف مقاومة تسرب الخطر الشيوعي الى قارة افريقيا .

٣ - يقوم هذا الحلف بمهمة الدفاع عن ممتلكات هذه الدول في افريقيا .

٤ - تنسيق العمل بين الدول الغربية ذوات المصالح في افريقيا لمقاومة الحركات التحررية التي انبعثت أخيرا في افريقيا .

غير أن مؤتمر الكومنولث لم يتخذ قرارا حاسما فيما عرض عليه لعدم ملاءمة الظروف ، ولكن حكومة جنوب افريقيا لم تتخل عن هذه الفكرة ، فتقدم رئيس وزرائها في مؤتمر الكومنولث الذي عقد في عام ١٩٥٥ باقتراح آخر لتكوين هذا الحلف ، غير أنه ثارت عقبات في سبيل تحقيقه تتلخص فيما يلي :

١ - لم تكن بريطانيا ذاتها مستعدة للاشتراك في هذا الحلف ، نظرا لتعقد الموقف بالنسبة لها في الشرق الاوسط وفي المستعمرات الاخرى .

٢ - كما أن عضوا آخر له أهميته في الكومنولث ، وهي الهند رفضت أن يقوم مثل هذا الحلف ، بل قاومت قيامه بشدة ، لانه يتعارض مع سياستها التي تقوم على أساس مقاومة

الاستعمار الغربى لافريقيا وخاصة فى الجنوب حيث الهجرة
مجرمة على الهنود ، وتتبع هناك سياسة التفرقة العنصرية
التي يلقاها الهنود والعناصر الاخرى التي تعتبرها حكومة
الاتحاد عناصر ملونة ولهذا لم يمكن البت فى هذا الاقتراح
أيضا .

ولكن نشاط حكومة جنوب افريقيا لم يقف عند هذا الحد ، فأخذت
تترقب الفرص لاثارته ، وأخذت صحف الاتحاد فى العام الماضى
تردد من حين لآخر أنباء اهتمام الدول التي يعينها الأمر بدراسة
فكرة انشاء مجلس للدفاع عن افريقيا حتى بات من المقرر ان يعاد
النظر فى هذه الفكرة بمؤتمر يعقد فى أغسطس عام ١٩٥٦ ، غير
أن ظهور أزمة قناة السويس حال دون تحقيق الفكرة .

وازاء تغير الظروف التي جددت عقب ظهور أزمة قناة السويس
وما ترتب على ذلك من قيام انجلترا وفرنسا واسرائيل بعدوانهم
الخادر على مصر ، رأت انجلترا أن تعود الى اثاره الموضوع باعتباره
فكرة للدفاع الاقليمى عن جنوب افريقيا ، على أن يشترك جنوب
افريقيا فى الدفاع عن الشرق الاوسط ، وبناء على ما نشر بجريدة
الديلي تلجراف والمورننج بوست الانجليزية فى ٦/٢/١٩٥٧ أرسلت
انجلترا الميجر جنرال بيشوب أركان حرب مكتب علاقات الكومنولث
الى جنوب افريقيا لاجراء محادثات مع مستر ارازموس وزير دفاع
جنوب افريقيا فى مسألة الدفاع الاقليمى عن جنوب افريقيا
واشتراكها فى الدفاع عن الشرق الاوسط .

غير انه يبدو أن حكومة جنوب افريقيا لا تريد ان تورط نفسها
بالاشتراك فى مثل هذا المشروع الا اذا كان قاصرا على الدفاع فقط
عن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، على أن يقام خط دفاع يبتدئ
من الحبشة شرقا ويمتد عبر القارة غربا الى حوض الكونغو ، نظرا لان

وجهة نظر حكومة جنوب أفريقيا فى تكوين مثل هذا الحلف تدور حول النقط التالية :

١ - العمل كما تدعى على مقاومة تسرب الشيوعية الدولية الى القارة الافريقية .

٢ - أن يكون هذا الحلف حلقة اتصال بين سلسلة الاحلاف التى كونها الغرب ضد الشيوعية فانه بينما يوجد حلف الاطلنطى فى الشمال يوجد حلف بغداد ومنظمة جنوب شرق آسيا فى الشرق ، ثم حلف الدفاع الافريقى فى الجنوب .

٣ - أن يكون هذا الحلف عاملا قويا فى كبت الشعور القومى والقضاء على الحركات التحررية التى أخذت تتألق أخيرا فى أفريقيا .

٤ - ونظرا لان حكومة جنوب أفريقيا تسير على سياسة التفرقة العنصرية فانها تريد باقامة مثل هذا الحلف أن يكون عاملا قويا لتدعيم مركز الرجل الابيض والاحتفاظ بسيادته على الرجل الاسود صاحب البلاد الاصلية .

ومن هذا يتضح أن حكومة جنوب افريقيا تريد ان تركز نشاطها السياسى فى القارة الافريقية جنوب الصحراء ، ولقد أكد الحاكم العام للاتحاد هذه السياسة فى خطابه الذى ألقاه بالبرلمان يوم ١٨ ابريل عام ١٩٥٧ حيث قال : « ان الاتحاد لم يشترك فى الخلاف الذى نشأ بسبب أزمة قناة السويس ، لانه لا يستعمل القناة على نطاق واسع ولكنه مع ذلك اهتم شديد الاهتمام بالمحافظة على السلام فى هذه المنطقة . » وان سياسة الاتحاد تقوم على توثيق العلاقات الطيبة مع جميع دول أفريقيا وخاصة الواقعة منها جنوب الصحراء . وان سياسة الاتحاد الدفاعية تنحصر فى العمل على

اقتناع الدول الغربية بأهمية دول أفريقيا جنوب الصحراء بصفة عامة ، واتحاد جنوب أفريقيا بصفة خاصة من الناحية الاستراتيجية، ويسعى الاتحاد لتكوين حلف للدفاع عن أفريقيا جنوب الصحراء ، وربط هذا الحلف بسلسلة الاحلاف الغربية التي تعمل ضد الشيوعية » .

مشروع خط أنابيب للبترول عبر أفريقيا :

يعتبر البترول من المواد الاستراتيجية الهامة ، بل يعتبر عصب الحياة في الحرب الحديثة التي تعتمد فيها آلة الحرب على هذه المادة الهامة ، فضلا عن انها مادة اقتصادية ذات أثر فعال في قيام الصناعات الضخمة بغرب أوروبا .

ونظرا لان دول الشرق الاوسط تعتبر المصدر الرئيسي لهذه المادة التي تعتمد عليها الحياة في غرب أوروبا وأواسطها وان رموس الاموال التي تستثمر في هذه المادة أمريكية وبريطانية وفرنسية وهولندية ، وانه ترتب على تعطيل الملاحة بقناة السويس خسائر مادية باهظة لهذه الشركات ، فضلا عن ارتباك الحالة الاقتصادية فيها لتوقف المصانع وتعطيل العمال ، فقد فكرت الدول الاستعمارية في عدة مشروعات لضمان استغلال هذه المادة والابتعاد بها عن خطر الحرب وتعطل الملاحة في القناة من جهة ، وتثبيت قدم الاستعمار في أفريقيا وتركيزه من جهة أخرى .

ففي ٨ يناير عام ١٩٥٧ نشرت جريدة الفايننشال تايمز البريطانية مقالا قالت فيه : ان وزارة الوقود والقوة في بريطانيا قامت بعدة اتصالات مع شركات الزيت والبيوت المالية التي لها مصالح في أفريقيا آملة التشاور واستثمار الاموال عن طريق مد ٢٠٠٠ ميل من الانابيب عبر قارة أفريقيا تمتد من « موتاوارا » الى « خليج والفس » مارا بدول الكومنولث في أفريقيا .

وكان « الميجور تايلور » رئيس الهيئات الاتحادية للثطور الاقليمي بروديسيا هو أول من فكر في هذا المشروع ، وقدر رأس المسال اللازم لاقامة هذا الخط بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه .

أما المزايا التي تريد الدول الاستعمارية تحقيقها من وراء مد هذا الخط فيمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - تفادى زيادة الضرائب التي يحتمل ان تفرضها مصر على ناقلات الزيت التي تعبر قناة السويس مستقبلا .

٢ - تفادى نمو تطور الحركة الاستقلالية المستمرة في طريق البحر الابيض المتوسط .

٣ - تفادى الصرف المستمر من رصيد الدولارات الاوربية التي تصرف على نقل البترول من أمريكا وتبلغ تكاليفه سنويا ١٧٥ مليون جنيه .

٤ - هذا فضلا عن ان مد خط أنابيب الزيت من عيار ٢٤ بوصة سوف يضمن دورة أسرع ويحقق كمية أكبر من تلك الكميات المحدودة التي تنقلها ناقلات الزيت .

٥ - ويترتب أيضا على هذا المشروع استخراج ٣٠ مليون طن من الزيت الخام سنويا تكفى لنقله ناقلة واحدة حمولتها ٨٥٠٠٠ طن يوميا من خليج والفيز الذي يبعد ٥٤٥٠ ميلا من « سوتهامبتن » و ٦٢٥٠ ميلا من نيويورك ، مع العلم بأن المسافة من عبادان على الخليج الفارسي الى « موتاوارا » تقدر بنحو ٣٤٥٠ ميلا .

٦ - ان ناقلات البترول الصغيرة تستطيع نقل الزيت الخام في هذه الدورة الصغيرة .

٧ - ان استخدام خط أنابيب الزيت الافريقي يوفر الوقت الطويل الذى تقطعه السفن حول طريق رأس الرجاء الصالح بعد اغلاق القناة أثناء العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر أو لآى أسباب أخرى مستقبلا .

٨ - يترتب على تنفيذ هذا المشروع أن تستطيع الناقلة مد أوروبا بخمسة أطنان سنويا من الزيت ، مقابل سبعة أطنان عن طريق السويس ، و $1/2$ ٣ طن فقط عبر طريق رأس الرجاء الصالح .

هذا وينتظر ان يمر هذا الخط بأراضى المستعمرات البريطانية : تنجانيقا ، وروديسيا ، ونياسالاند ، وجنوب غرب افريقيا . ومما يشجع انجلترا على السعى فى تحقيق هذه الفكرة أن هذه المستعمرات سوف لا تستحق عنها أكثر من عمولة بسيطة وربما لا تستحق شيئا اطلاقا باعتبار أنه سيقام هناك معمل لتكرير البترول يقوم بسد جميع المطالب المحلية .

ومن المنتظر ان تشترك حكومة اتحاد جنوب افريقيا وربما تشترك دول غرب أوروبا من النرويج الى البرتغال - وهى البلاد التى ينتظر أن تستفيد من هذا المشروع - فى تنفيذه وتبذل الآن محاولات مع شركة الاستثمار المالى لدول الكومنولث التى يرأسها « سير فردريك جودير » لتمويل الخطوات الاولى للمشروع على أن يفتح باب الاستثمار مستقبلا للممولين الآخرين .

ومن هذا يتضح أن هذه الفكرة الاستثمارية هى أحد المشروعات التى يحاول عن طريقها الاستثمار تثبيت أقدامه فى افريقيا واستغلال امكانياتها والارتفاع بمميزاتها الجغرافية والاستراتيجية والاقتصادية ، ومن ثم فأننا نجد ان هذا المشروع سيرتبط ارتباطا وثيقا بمشروع مونتجمرى لحماية موارد بترول الشرق الاوسط الذى

يهدف - كما سبق ان نوهنا - الى اتخاذ القاعدة البحرية في ممباسا والقاعدة العسكرية في كينيا مركزين هامين لحماية موارد البترول في الشرق الاوسط ، وتشديد قبضة بريطانيا على القواعد الجوية في المستعمرات الاخرى خارج افريقيا .

فهرس الكتاب

الصفحة

مقدمة

الفصل الاول :

٧	تطور الاستعمار في أفريقيا
٧	الكشوف الجغرافية
٩	الصراع في شمال افريقيا
١١	تقسيم القارة الافريقية
١٣	الحرب العالمية الثانية والاستعمار

الفصل الثاني :

١٦	الاتجاهات السياسية المختلفة في أفريقيا
١٧	اتجاه السياسة الانجليزية
١٩	في شرق افريقيا
٢٢	في وسط افريقيا
٢٤	في افريقيا الغربية
٢٥	في جنوب افريقيا
٢٦	في جنوب السودان
٢٩	اتجاه السياسة الفرنسية
٣٠	اتجاه السياسة الفرنسية (في شمال افريقيا)
٣٢	سياسة جي موليه
٣٣	سياسة الاحزاب الفرنسية

٣٤	موقف قادة التحرير الجزائري
	اتجاه السياسة الفرنسية في افريقيا الشرقية والغربية
٣٥	وجزيرة مدغشقر
٣٨	اتجاه السياسة الامريكية

الفصل الثالث :

٤٥	المشروعات الاستعمارية في افريقيا
٤٦	مشروع أور - افريقيا
٥٥	حلف شمال افريقيا
٥٨	حلف البحر الأبيض المتوسط
٦٤	مشروع ايزنهاور لاستغلال مياه النيل
٦٧	حلف الدفاع الافريقي
٧٠	مشروع خط أنابيب للبترول عبر افريقيا
٧٤	خريطة افريقيا

صدر يوم

١٥ يونيو ١٩٥٧

—

أفريقيا





دار القاهرة للطباعة
٢٦ شارع منصور
تليفون : ٣٠٨٠١ - ٣٠٨٢٤

مجموعة مصرية ١٠٠٪

تبحث في مشاكل الساعة الدولية
السياسية والاجتماعية والاقتصادية
من وجهة النظر المصرية

تصدرها لجنة

كتب سياسية

صدر من المجموعة عشرة كتب

الكتاب الحادي عشر : أسرار الحملة على مصر

الكتاب الثاني عشر : الزعيم الثائر

الكتاب الثالث عشر : مؤامرة السويس

الكتاب الرابع عشر : العدالة الدولية

الكتاب الخامس عشر : المشروعات الاستعمارية
في أفريقيا

